منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

التقدم عن طريق الابتكار

أهداف التنمية المستدامة

تقرير التنمية الصناعية لعام 2024

تحويل التحديات إلى حلول مستدامة

عصر جديد من السياسات الصناعية

لمحة عامة

تقرير التنمية الصناعية لعام 2024

تحويل التحديات إلى حلول مستدامة

عصر جديد من السياسات الصناعية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

فيينا، تشرين الثاني/ نوفمبر 2023

لمحة عن منظمة الأمم المتّحدة للتنمية الصناعية

إنّ منظمة الأمم المتّحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) هي وكالة متخصّصة تابعة للأمم المتحدة تضطلع بمهمة فريدة تتمثّل في تعزيز التنمية الصناعية والنهوض بها وتحفيزها. وتنعكس ولايتها على وجه التحديد في الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة: "إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار". إلاّ أنّ أنشطة اليونيدو تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة جميعها. أمّا رؤيتها فهي عالم خال من الفقر والجوع، حيث تُوَلِّد الصناعة اقتصادات منخفضة الانبعاثات، وتحسن مستويات المعيشة، وتحافظ على بيئة صالحة للعيش للأجيال الحالية والمقبلة،بدون استثناء أحد.

إخلاء مسؤولية

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا الإصدار ولا طريقة عرض المواد التي يتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة لليونيدو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة في أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو نظامها الاقتصادي أو مستوى التنمية فيها. وتهدف التسميات من قبيل "متقدم" أو "صناعي" أو"نامي"، إلى تحقيق الملاءة الإحصائية، ولا تعبر بالضرورة عن حكم حول المرحلة التي بلغها بلد معين أو منطقة معينة في عملية التنمية. ولا يعني ذكر أسماء أي شركات أو منتجات تجارية أنها تحظى بتأييد اليونيدو.

حقوق الطبع محفوظة © UNIDO 2023

المحتويات

التمهيد 6
الملخص التنفيذي 8
شكر وتقدير 10

الفصل أ

السياسات الصناعية: حل لمواجهة التحديات العالمية وتحفيز التقدّم نحو أهداف التنمية المستدامة
12

القسم 1.
التحديات العالمية 14
القسم 2.
الصناعة تولّد الحلول 20
القسم 3.
تشكيل المستقبل: الجيل المقبل من السياسات الصناعية 26
القسم 4.
تحويل التحديات إلى فرص: اتّفاق جديد في مجال العولمة والتضامن 38

الفصل ب

السياسات الصناعية قيد التنفيذ: المنظور الإقليمي
42

القسم 5.
أفريقيا: من تقييم أهداف التنمية المستدامة إلى الحلول السياسية 44
القسم 6.
آسيا والمحيط الهادئ: من تقييم أهداف التنمية المستدامة إلى الحلول السياسية 50
القسم 7.
أوروبا الشرقية: من تقييم أهداف التنمية المستدامة إلى الحلول السياسية 54
القسم 8.
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: من تقييم أهداف التنمية المستدامة إلى الحلول السياسية 58

الملاحظات والمراجع
62

المقدمة

جيرد مولر
المدير العام
منظمة الأمم المتّحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

اليونيدو وكالة متخصّصة تابعة إلى منظمة الأمم المتّحدة تضطلع بمهمة فريدة تتمثّل في تعزيز ودعم التنمية الصناعية المستدامة. تصديًا للأزمات العالمية المتعددة التي تواجهنا جميعنا حاليًا، أصبحت هذه المهمة اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى.

عندما ننظر إلى العالم من حولنا، تبرز جليًا التحديات التي تهدّدنا. عالم يجتاحه العديد من الحروب والنزاعات، عالم يقضّ فيه الجوعُ يوميًا مضجعَ مليار شخص يكافحون الفقر وسوء التغذية. عالم موارده شحيحة، حيث الوصول إلى المياه النظيفة غير مستقر. عالم يعاني من آثار تغير المناخ، لا سيما بلدان الجنوب وأكثر الفقراء فقرًا. عالم لا تزال البلدان النامية فيه تكافح من أجل التعافي الكامل من آثار جائحة كوفيد19-. وفي موازاة هذه التحديات كلّها، تتابع الفجوة التي تفصل البلدان الغنية عن البلدان النامية اتّساعها بشكل مستمر.

نعيش في عالم مترابط، كل جوانبه مترابطة مع بعضها البعض. ويجب أن نعترف بأننا نتشارك كوكبًا واحدًا ونتحمل المسؤولية عن التطورات العالمية التي ستؤثر علينا جميعنا من دون أي استثناء في نهاية المطاف.

فإذا كان 10 في المائة من أغنى الناس الذين يقيمون بصورة أساسية في البلدان الصناعية يمتلكون اليوم 90 في المائة من الثروات، و20 في المائة منا مسؤولين عن 80 في المائة من الانبعاثات العالمية والتلوث البيئي، فإن كيفية تعاوننا مع بعضنا البعض ضمن إطار عالم واحد ليست صحيحة على الإطلاق. لذا، أكرر التأكيد أن البلدان الصناعية تتحمل مسؤولية خاصة تتمثّل في واجب التضامن وعليها أن تفي بالتزاماتها الإنمائية العديدة. ويجب أن نطالب معًا وبكلّ حزم بأن تُحَقِّق البلدان الصناعية الغاية المتمثّلة بتخصيص 0.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لتمويل التنمية.

ما نحتاج إليه اليوم هو اعتماد لائحة مسؤولية أخلاقية عالمية جديدة وإعادة التفكير في نماذجنا للنمو والعولمة والتنمية المستدامة. ما يتطلب بدوره توازنًا عادلًا بين مصالح الأغنياء ومصالح الفقراء، وبين البلدان الصناعية والبلدان النامية والاقتصادات الناشئة. لدينا التكنولوجيات والمعرفة وموارد الاستثمار كي نتصدّى بفعالية للتحديات العالمية المتزايدة. لكنّ المعرفة وحدها لا تكفي. فبلدان الجنوب بحاجة إلى منظور إنمائي. والشرط المسبق لذلك هو حصول الجميع على الطاقة المستدامة، لأن الطاقة تشكّل أساسَ أي تنمية نرغب في تحقيقها وأساسَ كلّ تنمية ممكنة. بالإضافة إلى ذلك، يحتاج السكان الذين يتزايد عددهم في البلدان النامية إلى وظائف لائقة، وبإمكان الصناعة أن توفر هذه الوظائف! نحن بحاجة إلى استثمارات طويلة الأجل في التنمية الصناعية المستدامة، والتدريب على المهارات، والأهم من ذلك كلّه، نحن بحاجة إلى شراكة عالمية حقيقية وتضامن عالمي حقيقي بغية بغاية مدّ مئات الملايين من الشباب في جميع أنحاء العالم بنظرة واعدة للمستقبل. وعلى العالم أن يبادر إلى العمل فورًا وأن يتعاون بشكل وثيق مع بعضه البعض من أجل تحقيق مصلحتنا المشتركة وبناء مستقبلنا المشترك.

وحررت التقرير هوب ستيل ومايكل فيشر وتانيا بونتون. وصممه كينيث بنسون وجاك كول. أمّا الترجمة إلى اللغة العربية فأعدّتها شركة جاي بي دي سيستمز أل أل سي (JPD Systems، LLC) وراجعتها هدى محمد التي قامت بتنقيح التقرير وقدمت المساعدة في تحسين لغته.

الملخص التنفيذي

نعيش في عالم معقّد محفوف بالتحديات، يتّسم بشحّ في الموارد واحترار عالمي وباتّساع الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، ما يؤثّر بشكل غير متناسب على البلدان النامية. وعلى الرغم من هذه التحديات كلّها، حقّق عالمنا إنجازات تكنولوجية تتيح له فرصًا لم يسبق لها مثيل للنهوض بالتنمية الشاملة والمستدامة.

يسلّط تقرير التنمية الصناعية لعام 2024 الضوء على الدور المحوري للقطاع الصناعي في تقديم حلول للتنمية المستدامة، نظرًا إلى أثره البالغ على الأهداف المجتمعية والبيئية. وينطوي التصنيع المستدام على مكافحة تغير المناخ، وتحفيز النمو الاقتصادي، واستحداث ملايين الوظائف اللائقة، في موازاة استخدام تسخير أحدث التكنولوجيات. كما يؤكّد التقرير أنّ كل وظيفة في التصنيع تستحدث 2.5 وظيفة في المتوسط، في قطاعات الاقتصاد الأخرى، مع مساهمة القطاع التصنيع بشكل بارز في الابتكار الأخضر مقارنة مع القطاعات الأخرى: ففي الواقع، حازت الشركات الصناعية على 60 في المائة من جميع براءات الاختراع الخضراء في العالم. وبالتالي، فإن النهوض بالتنمية الصناعية المستدامة أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إلاّ أنّ التصنيع لا يتحقّق بحدّ ذاته. بل يتطلّب الاستثمارات وجهودًا متضافرة وسياسات مُصمّمة بكلّ دقة وعناية. ولا يمكن للسياسات الصناعية المُعتَمَدة في المستقبل أن تكرّر بكلّ بساطة سياسات الماضي. لذا، يدعو هذا التقرير إلى دخول حقبة جديدة من السياسات الصناعية الحديثة تنطوي على أربعة عناصر أساسية.

أولًا، يجب أن تتماشى السياسات الصناعية الحديثة مع أهداف التنمية المستدامة. ثانيًا، يجب أن تكون السياسات الصناعية الحديثة جاهزة للمستقبل وأن تأخذ في الاعتبار منذ البداية الاحداث الكبرى التي تعيد تشكيل العالم، وهي التحول في مجال الطاقة، والثورة الصناعية الرابعة، وإعادة التوازن في الإنتاج العالمي والتدفقات التجارية، بالإضافة إلى الاتّجاهات الديموغرافية. ثالثًا، يجب أن تكون السياسات الصناعية الحديثة قائمة على التعاون. فمن المستحيل على الحكومات أن تجد حلولا لتحديات اليوم بمفردها. بل يجب أن تساهم الصناعة والأعمال التجارية بصورة مشتركة في تصميم السياسات وضمان تنفيذها الفعال في سياق تنمية القطاع الخاص. وأخيرًا، ينبغي تنسيق هذه السياسات على المستوى الإقليمي بغية التخفيف من حدة التوترات وإطلاق العنان لكامل إمكانات التعاون بين البلدان المجاورة.

يعرض تقرير التنمية الصناعية لعام 2024 نهجًا جديدًا لتقييم التقدم المحرز في مجال التصنيع المستدام تقييمًا شاملًا. ويأخذ هذا النهج في الاعتبار عدة مؤشرات. فبالإضافة إلى الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، فإنه يأخذ في الاعتبار أيضًا الهدف 7 (الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة) والهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي). ويحلّل التقرير أحدث البيانات المتاحة من العام 2021. وبغية تقييم سرعة التقدم، تم استخدام بيانات ما قبل تفشي جائحة كوفيد المتوفّرة بين العامَيْن 2009 و2019، على افتراض أن معظم القطاعات الصناعية قد عادت أو ستعود قريبًا إلى اتجاهات ما قبل تلك الفترة. ونتائج التحليل واضحة جليًا. فالتقدم العالمي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلّقة بالصناعة كان بطيئًا للغاية وقد خرج عن مساره بسبب جائحة كوفيد19-. ومن الضروري للغاية، لا سيما في البلدان النامية، توجيه الاهتمام بشكل عاجل إلى ثلاثة مجالات حاسمة هي: الطاقة النظيفة، وتوفير فرص العمل اللائق، والابتكار.

في العام 2021، تخلفت البلدان النامية عن الأهداف المتعلقة بالابتكار، التي يجدر تحقيقها بحلول العام 2030، بمعدّل 80 نقطة مئوية، كما أنّ التقدم في فترة ما قبل كوفيد19- أتى بطيئًا بشكل مخيب للآمال. وكان من الممكن أن يستغرق تحقيق الغايات أكثر من قرن، بما أنّ سدّ الفجوة والتقدّم نحو الهدف أتى بمعدّل 0.33 نقطة مئوية فقط سنويًا. وبالتالي، حتى مع العودة إلى الاتجاهات التي سادت في الفترة التي سبقت تفشي جائحة كوفيد19-، يبقى تحقيق الغايات بعيد المنال بهذه الوتيرة. والأمر سيان في مجالي العمالة والطاقة النظيفة.

يوضح تقييم التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي أن أولويات الاستثمار تختلف مع اختلاف المناطق. ويجب أخذ هذا الواقع في الاعتبار عند تصميم السياسات الصناعية المستقبلية. فعلى سبيل المثال، حصل 90 في المائة من سكان البلدان النامية في المتوسط، على الطاقة في العام 2021، مقارنة مع 60 في المائة فقط في أفريقيا. ما يسلط الضوء على ضرورة توجيه الاستثمارات المحدّدة الهدف في القارة الأفريقية نحو الحصول على الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تراجع أداء القطاع الصناعي في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعدما ما كانت المنطقة تقترب فعلًا من اهداف عام 2030، يثير القلق البالغ. فالمنطقة تُسجّل حاليًا إشارات على تراجع التنمية الصناعية وانحسارها، فيما تحرز البلدان النامية بشكل عام تقدمًا في سد الفجوة والتقدّم نحو غايات أداء الصناعة.

إنّ السياسات الصناعية الحديثة الفعالة غير كافية وحدها لتحقيق الأهداف المنشودة بدون إرساء مستوى جديد تمامًا من التعاون والتضامن الدوليين. ما يتطلّب نقل الخبرات والتكنولوجيات. ويتطلّب أيضًا استثمارات رؤيتها طويلة الأجل تحدث تغييرًا هيكليًا حقيقيًا. ويتعين على المجتمع الدولي أن يلتزم بزيادة التمويل وضمان استدامته، وبتغيير النظام المالي العالمي مع التركيز على العدل والإنصاف واحتياجات البلدان النامية. بالإضافة إلى ذلك، نحن بحاجة إلى زيادة الاستثمار في أكبر أصولنا، وبعبارة أخرى نحن بحاجة إلى تزويد شباب العالم بالمهارات التي يحتاجون إليها لبناء مستقبل واعد.

تعرض هذه الوثيقة، التي تمّ إعدادها من أجل تقديمها إلى الدورة العشرين لمؤتمر اليونيدو العام، استنتاجات تقرير التنمية الصناعية الرئيسية ورسائله الأساسية.

شكر وتقدير

تم إعداد تقرير التنمية الصناعية لعام 2024 بتوجيه عام من مدير عام منظمة الأمم المتّحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) جيرد مولر. وقد أتى ثمرة جهود بحثية حثيثة ومناقشات مثمرة وتعاون وثيق بين اليونيدو والمؤسسات البحثية الشريكة والخبراء العالميين وصناع السياسات من جميع أنحاء العالم. وترأس الفريق الداخلي مدير شعبة تنمية القدرات والمشورة والإحصاء في مجال السياسات الصناعية كريستيانو باسيني، ورئيس قسم البحوث الاستشارات السياساتية نوبوبا هاراغوتشي. وقام أليخاندرو لافوبا بتنسيق عملية إنتاج التقرير فأدّى دورًا بارزًا في اكماله. وقد تألّف الفريق الداخلي من فرناندو كانتو وكارولينا دونيلي وتشارلز فانغ تشين تشينغ وموازو إبراهيم وجينا مارتي وماريا دي لاس مرسيدس مينينديز وفيديريكو ريتشيو وسيسيليا سيري.

ودعمت مجموعة من التقارير الإقليمية صياغة هذه النسخة من تقرير التنمية الصناعية. وقد أعدّها الخبيراء التاليون: خويا كارلوس فيراز ووِيلسون بيريس، من معهد العلوم الاقتصادية في جامعة ريو دي جانيرو الاتحادية؛ وأشرف مشرف، رئيس كرسي غرفة تجارة وصناعة عمان للدراسات الاقتصادية بجامعة السلطان قابوس وداتو رجاح راسيا، من معهد آسيا وأوروبا في جامعة ماليزيا؛ وفيونا تريغينا وريكس أسياما وألفيس أفينيو وأليكسيس هابياريمي وفومزيل أليسون نكوبي، من قسم البحوث في مجال التنمية الصناعية في جامعة جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا؛ وزوزانا زافارسكا ونيكيتا إيغوروف وبرانيمير يوفانوفيتش وأولغا بينديوك، من معهد فيينا للدراسات الاقتصادية الدولية. وأنتج كل من الأشخاص التالية أسماؤهم موادًا أساسية إضافية: أنطونيو أندريوني من كليّة الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن؛ وفيكتور ديلبونو وكارلوس فريتيس من منظّم FundAR؛ ماتيوس لابروني وديفيد ليل-أيالا وكارلوس لوبيز-غوميز وجنيفر كاستانيدا-نافاريتي وميشيل بالادينو وزونغشواي فان من منظّمة IfM Engage لسياسات الابتكار الصناعي في جامعة كامبريدج؛ وكليمنتي رويز دوران من جامعة المكسيك الوطنية المستقلة؛ وماركو سانفيليبو من جامعة تورينو؛ ورومان شتولينغر من جامعة دلفت للتكنولوجيا.

واستفاد التقرير بشكل كبير من مشاورة إقليمية ضمّت ممثّلين عن اليونيدو وخبراء إقليميين بارزين، وتناولت السياسة الصناعية من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة، وعُقدت في فيينا في حزيران/ يونيو 2023. وكانت المشاورة ممكنة بفضل جهود فرقة عمل داخلية بإدارة نائب المدير العام ومدير مديرية التعاون التقني والتنمية الصناعية المستدامة سيونغ زو. وقد ضمّت فرقة العمل كلًّا من فخر الدين عزيزي وجوليوس بلاسر ورنا غنيم وكريستوف كلوس ووفيري ستاكي وفلورنتينا-روكسانا فاتاسولو-جيتاريو. وساهم موظفو اليونيدو التالية أسماؤهم في تنظيم هذه المشاورة: تسونغ بينغ تشونغ وفيكتور دجيمبا وسولوميا أوميليان وسيسيليا أوغاز وجي جاو.

عُرِض العديد من المفاهيم التي تقدم بها التقرير وفصلّها، وتمّت مناقشتها خلال حلقتَي عمل ضمّتا خبراء دوليين وعُقِدتا في حزيران/ يونيو وأيلول/ سبتمبر 2023. وخلال هذه الاجتماعات قدّم الخبراء تعليقات مفيدة، ومنهم سليم عراج من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومولو جبريسوس من كلية بارنارد في جامعة كولومبيا؛ وأندرس جونسون من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا؛ وأندريا لابلان من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وآدم الهيرايكا وأولاينكا لاوال باديل من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا؛ وكيون لي من جامعة سيول؛ ويوسوكي تاتينو من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ ووانغ يونغ من جامعة بيجين؛ ومراد يولك من جامعة اسطنبول للتجارة. كما استفاد التقرير كثيرًا من التعليقات البناءة التي قدمها الزملاء في اليونيدو في سياق اجتماعات وعروض مختلفة، ومنهم: جوليوس بلاسر ونيكولا كانتوري وهيلموت فلايشر وآلا ميتيليتسا وفرناندو سانتياغو وستيفاني فون إيرليش وناتاشا فايزرت.

جزيل الشكر أيضًا إلى البروفيسور جيفري ساتس لتقديمه التوجيهات والإرشادات طوال فترة إعداد التقرير، وإلى الخبراء البارزين الآخرين والقادة الإقليميين الذين أدلوا ببياناتهم القيمة المتعلقة بالمواضيع المشمولة بالتقرير، ومنهم: أولغا ألغايروفا وريبيكا غرينسبان وجوستن ييفو لين وأندريا إيلي وماريانا مازوكاتو وألبرت ميوكاتو وخوسي أنطونيو أوكامبو. ونشكر ممثلي اليونيدو الخاصين في مختلف المناطق، فاتو هايدارا وجوزيف-كريستوف كارل بيليكان وسيسيليا أوغاز ويوكو ياسوناغا، على تعليقاتهم ودعمهم خلال عملية الصياغة. والشكر أيضًا إلى الزميلَيْن من اليونيدو، أكوس كويزيغفاري وأندريا دي ماركو، على تيسير الاتصال بممثلي القطاع الخاص.

كما قدمت موظفتا اليونيدو نيفينا نيناديتش وإغواراياً سافيدرا دعمًا إداريًا كبيرا فيما ساعدت نيكي رودوساكيس في تحرير التقرير. وحرّرت التقرير غورونكا كريتي وصممه موريسيو موندراغون.

الفصل أ

السياسات الصناعية: حل لمواجهة التحديات العالمية وتحفيز التقدّم نحو أهداف التنمية المستدامة

القسم 1. التحديات العالمية

1.1 أزمات عالمية متعدّدة تجتاح العالم النامي: التقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

1.2 الاحداث الكبرى تعيد تشكيل العالم: البلدان النامية في خطر التهميش والاستبعاد

أزمات عالمية متعدّدة تجتاح العالم النامي: التقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

أزمات عالمية متعدّدة

الأسباب

جائحة كوفيد19-

النزاعات المسلّحة

الكوارث الناجمة عن تغير المناخ

ولّدت الآثار المستمرة لجائحة كوفيد 19-، التي ساهم في تضخيمها العدد المتزايد من النزاعات المسلحة والكوارث الناجمة عن تغير المناخ، عواقب وخيمة في جميع أنحاء العالم.

...تجتاح البلدان النامية

العواقب

- ارتفاع معدلات التضخم والبطالة بشكل بالغ
- اضطرابات في سلاسل القيمة
- تفاقم الفقر المدقع والجوع بصورة غير مسبوقة

122 مليون

شخص واجهوا الجوع في العام 2022 مقارنة مع العام 2019، أي قبل تفشي الجائحة العالمية[1]

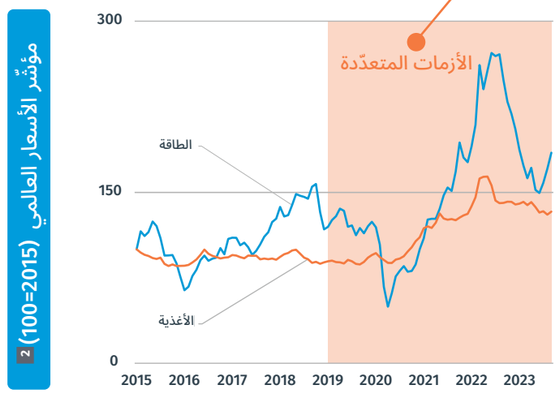

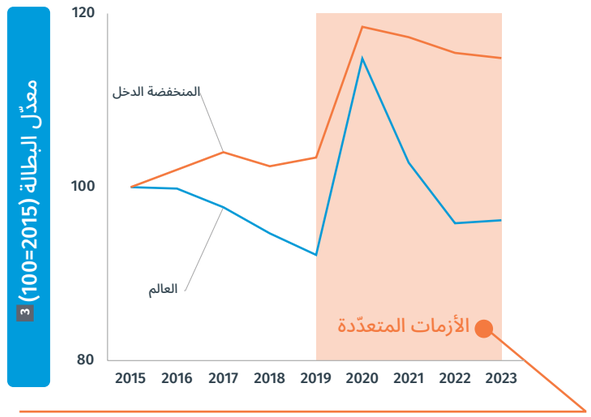

70 مليون

شخص إضافي من المقدّر وقوعهم في الفقر المدقع[4]

5x

ارتفع عدد الكوارث الموثقة بمعدّل خمسة أضعاف خلال السنوات الـ50 الأخيرة[5]

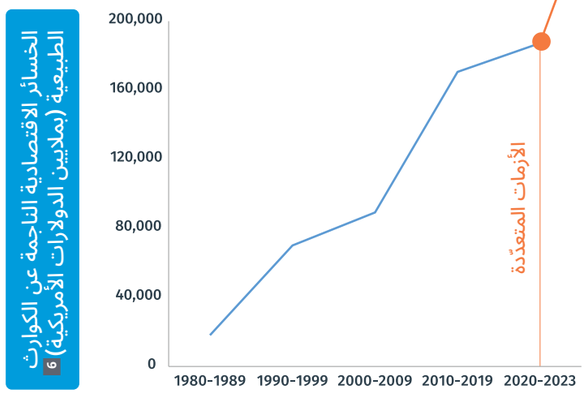

- أدت عمليات التسريح الهائلة من العمل والارتفاع الحاد في الأسعار نتيجة جائحة كوفيد19-والنزاع المسلح في أوكرانيا إلى تفاقم الفقر المدقع[4] والحرمان من الغذاء[1]. كما زادت الخسائر الاقتصادية بمعدّل سبعة أضعاف منذ العام 1970 بسبب الكوارث المرتبطة بتغير المناخ[5].
- البلدان المنخفضة الدخل هي الأكثر تضررًا. فيما عادت معدلات البطالة والإنتاج على المستوى العالمي إلى مستويات ما قبل تفشّي الجائحة، بقي التعافي في البلدان المنخفضة الدخل أبطأ بكثير. وفي موازاة ذلك، أتى الارتفاع المفاجئ في أسعار الأغذية حادًا للغاية في البلدان المنخفضة الدخل التي تعتمد أكثر من غيرها على الأغذية. وتشير التقديرات أيضًا إلى أن البلدان المنخفضة الدخل تفقد 1 في المائة من اجمالي الناتج المحلي سنويًا بسبب الكوارث الناجمة عن تغير المناخ، مقارنة مع 0.2 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل[7].

التقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مهبّ الريح: توقّف أم انعكاس مسار

على المسار الصحيح بنسبة 15 في المائة

انحرف عن المسار الصحيح قليلًا أو كثيرًا بنسبة 14 في المائة

يراوح مكانه بنسبة 37 في المائة

إن آثار الأزمات المتعدّدة تهدّد مجتمعةً تحقيق أهداف التنمية المستدامة كافة وتعرّضها للخطر[8]. وبعد بلوغ منتصف خطة عام 2030، من غير المرجح أن تتحقق أهداف التنمية المستدامة وفق مسارها هذا. لذا، من الضروري للغاية تصحيحه.

الاحداث الكبرى تعيد تشكيل العالم: البلدان النامية في خطر التهميش والاستبعاد

1 التحول في مجال الطاقة

يتطلبّ تغير المناخ مراجعة أساليب الإنتاج مراجعة جيدة بهدف الحد من الانبعاثات والتدهور البيئي. وتشكّل مصادر الطاقة المتجددة العناصر الرئيسية لهذا المشهد الجديد. وستنطوي اللوائح بشأن البيئة الأكثر صرامة على تحديات جديدة.

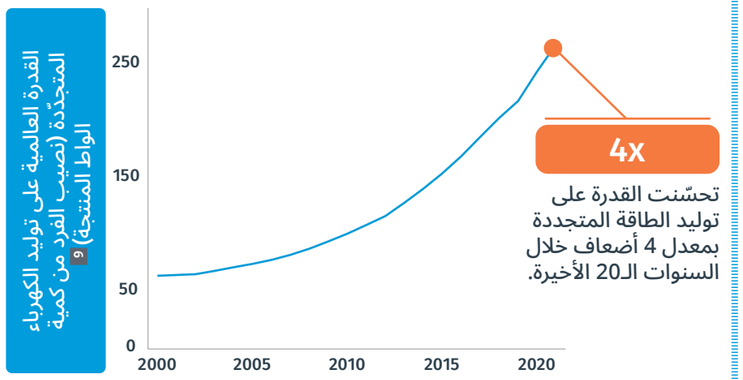

التحديات

- يشهد العالم تغيرات جذرية سريعة، لا سيما في مجال التكنولوجيا التي تتطوّر بوتيرة فائقة السريعة. وفي حين أن هذه الابتكارات قد تحفّز التنمية المستدامة، تبقى البلدان غير القادرة على الوصول إلى التكنولوجيا الناشئة، معرضة لخطر التخلف عن الركب.
- تطرح هذه التحوّلات تحديات جديدة للبلدان التي تسعى إلى التعافي من الأزمات المتعدّدة التي تتجاحها والنهوض بأهداف التنمية المستدامة.

2 الثورة الصناعية الرابعة

تعمل تكنولوجيات الصناعة من الجيل الرابع 4.0 مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات المتقدمة وإنترنت الأشياء والتصنيع الإضافي وتحليلات البيانات الضخمة والحوسبة السحابية، على إعادة تشكيل طريقة عيشنا واستهلاكنا وإنتاجنا.

3 إعادة التوازن العالمي

تشهد القوى الاقتصادية تحوّلًا بارزًا. فمنطقة آسيا والمحيط الهادئ تتحول إلى قطب ناشئ جديد في الاقتصاد العالمي، بفضل اندماجها السريع في سلاسل القيمة العالمية بصورة أساسية. وقد تعكس التوترات والاتجاهات الجيوسياسية المتزايدة نحو إعادة توطين الأنشطة الإنتاجية والأعمال، هذا الاتجاه.

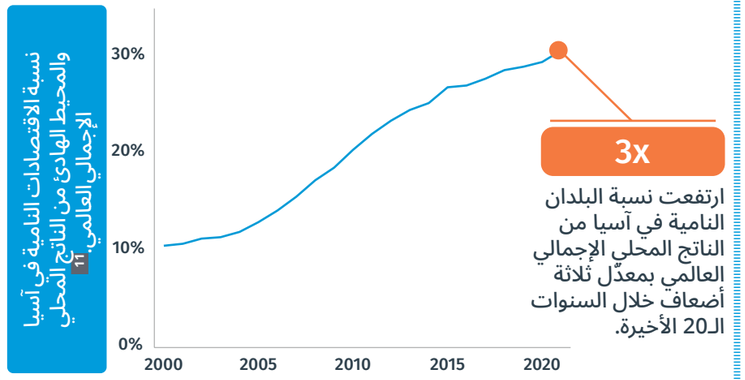

الحلول

- من الضروري للغاية اتّخاذ الإجراءات الحكومية اللازمة لضمان التعافي السريع من الأزمات المتعدّدة والنهوض بتحقيق التنمية المستدامة.
- ما يعني استثمارات ضخمة وسياسات مناسبة لتوجيه تلك الاستثمارات نحو القطاعات الأنسب.

4 التحولات الديموغرافية

يشكل النمو السكاني المطرد في العالم النامي وتشيّخ السكان السريع في البلدان المتقدمة تحديات بارزة تهدّد التنمية في المستقبل. وسيزداد الطلب على الأغذية والطاقة والأدوية والحاجة إلى المزيد من الوظائف بشكل كبير في جميع أنحاء العالم.

القسم 2. الصناعة تولّد الحلول

2.1 النهوض بأهداف التنمية المستدامة من خلال الصناعة

2.2 من الضروري للغاية اعتماد سياسات صناعية جديدة

النهوض بأهداف التنمية المستدامة من خلال الصناعة

من الممكن أن تصبح الصناعة المحرك الأساسي لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة

الصناعة هي المفتاح للنهوض بالنمو وتعزيز الابتكار واستحداث فرص عمل والحد من الفقر والجوع وبناء مجتمعات أكثر مساواة ومكافحة تغير المناخ.

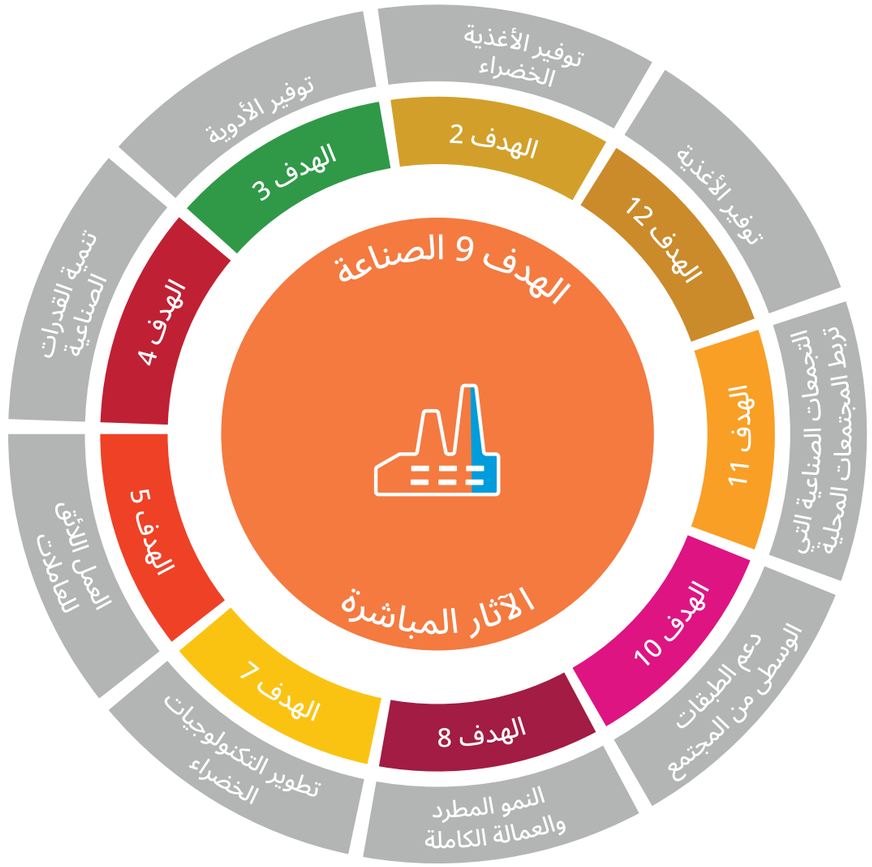

- عندما تكون الموارد شحيحة، يجب أن يتمّ تخصيصها إلى الأنشطة ذات العامل المضاعف الأقوى. والصناعة مناسبة بشكل خاص للنهوض بالتقدم لأنها تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أهداف التنمية المستدامة كافة.[13]
- من بين الآثار المباشرة ما يلي: توفير السلع الأساسية (الأهداف 2 و3 و12)؛ تنمية المهارات الصناعية (الهدف 4) والتكنولوجيات الجديدة لتعزيز النمو (الهدف 8) وخفض الانبعاثات (الهدف 7)؛ استحداث فرص عمل لائقة (الهدفان 5 و8)؛ دعم الطبقة الوسطى من المجتمع (الهدف 10)؛ إنشاء تجمعات صناعية (الهدف 11).

قاد قطاع التصنيع 140 من أصل 210

فترات نمو خلال السنوات الـ50 الأخيرة[14]

60 في المائة من

براءات الاختراع الخضراء بحوزة الشركات الصناعية[16]

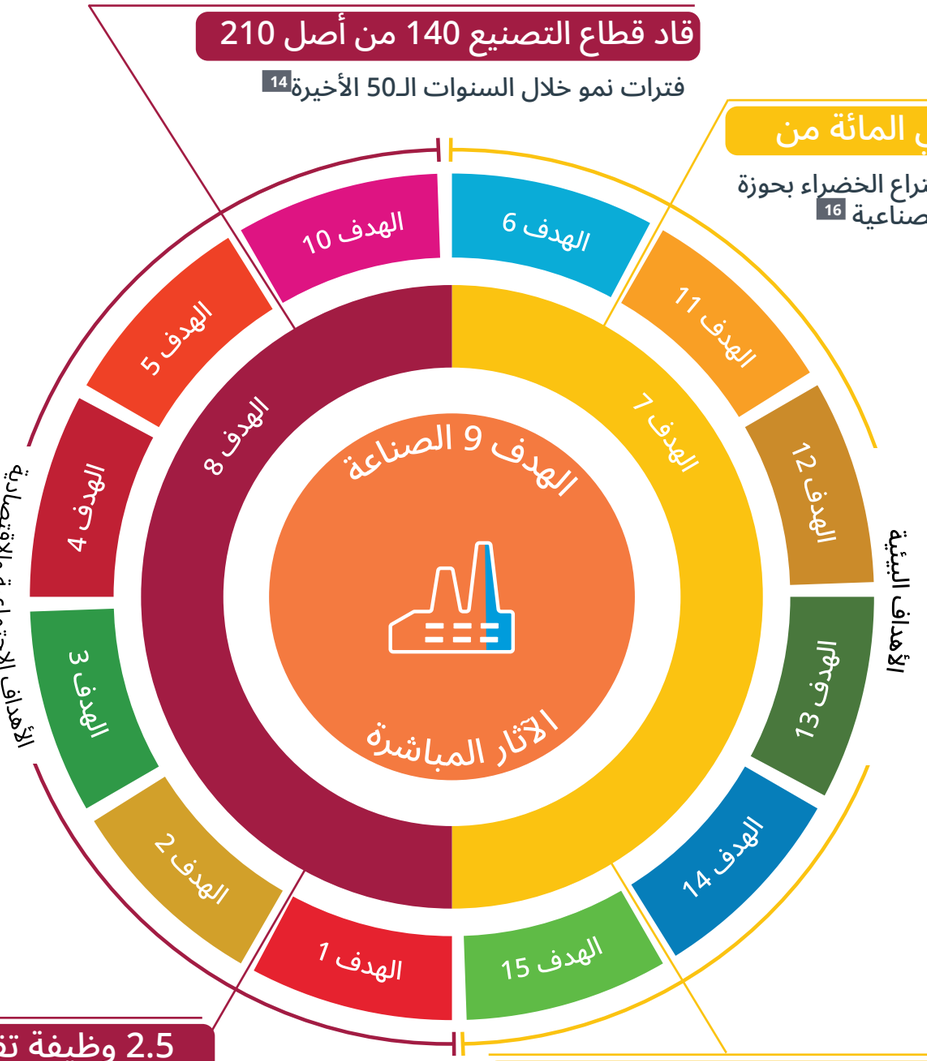

2.5 وظيفة تقريبًا

مقابل كل وظيفة تم استحداثها في قطاع التصنيع تم استحداث 2.5 وظيفة تقريبًا في القطاعات الأخرى[15]

1/3 انبعاثات ثاني اكسيد الكربون

من الممكن تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية بمعدّل الثلث عن طريق إزالة الكربون الصناعي[17]

- تتجسد الآثار غير المباشرة في أغلبيتها في الهدفَيْن 7 و8 من أهداف التنمية المستدامة. ويشكل تعزيز النمو الاقتصادي واستحداث فرص عمل لائقة المحركين الرئيسيين لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، ومنها مثلًا التخفيف من حدة الفقر. وتُعتبر الابتكارات الصناعية لتحول الطاقة أساسية لتحقيق الأهداف البيئية، ومنها مثلًا العمل المناخي.
- بإمكان التنمية الصناعية أن تنهض بجميع أهداف التنمية المستدامة، في حال تحقيقها من خلال الجيل المقبل من السياسات الصناعية.

من الضروري للغاية اعتماد سياسات صناعية جديدة

نهضة السياسات الصناعية

السياسات الصناعية تتزايد.

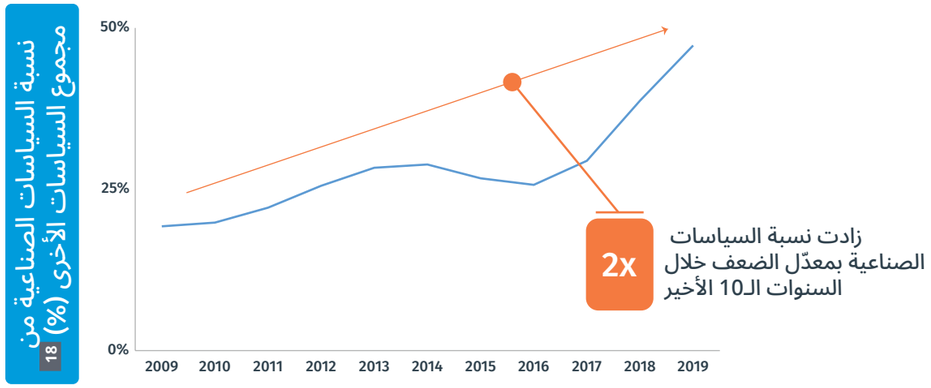

- لن يُحدِّث القطاع الصناعي نفسه بنفسه ولن يصبح تنافسيًا تلقائيًا ولن يحافظ على التقدم بمرور الوقت. كلّ ذلك يتطلب اعتماد سياسات صناعية.
- شهدت السنوات الأخيرة نهضة السياسات الصناعية، وهي تتصدّر جدول الأعمال السياسي.

لكنها مدفوعة بصورة أساسية بالاقتصادات المرتفعة الدخل.

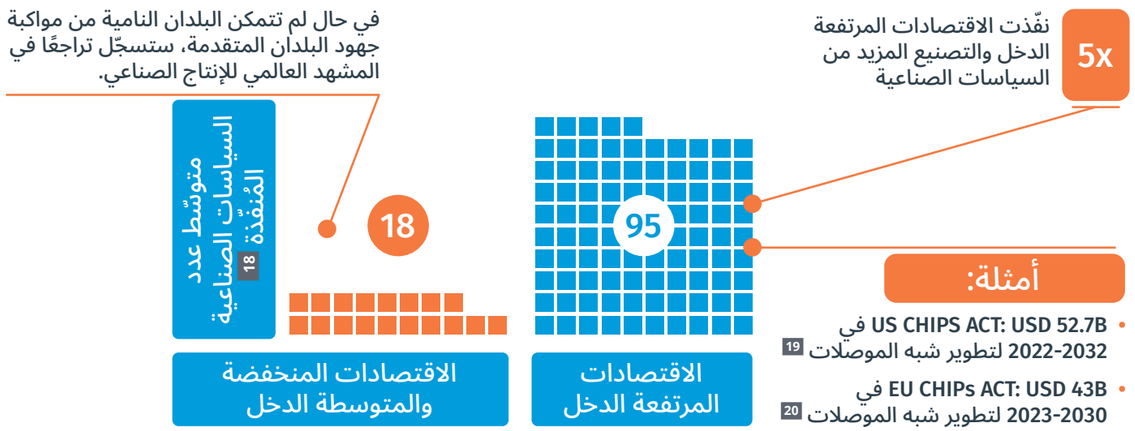

- لا تقتصر النهضة الصناعية على تعزيز الصناعات الوليدة في البلدان الأقل تقدمًا، بل إنّ أكثر البلدان الصناعية في العالم حفّزت النهضة الصناعية بشكل أساسي.
- البلدان المنخفضة الدخل هي أصلًا في وضع متأخر مقارنة مع الاقتصادات المتقدمة لأن قطاعها الصناعي أقل إنتاجية وتنافسية منها.
- من الممكن أن يؤدي إحياء السياسات الصناعية في البلدان المتقدمة إلى تفاقم هذه الاختلافات وتوسيع الفجوات العالمية، ما يطرح المزيد من التحديات بالنسبة إلى البلدان النامية عند نهوضها بقطاع التصنيع.

ما هي السياسات الصناعية؟

تشير السياسات الصناعية إلى التدخلات التي تسعى إلى تغيير هيكل الاقتصاد المحلي نحو القطاعات أو التكنولوجيات أو المهام التي من المتوقع أن توفر آفاقًا أفضل للنمو الاقتصادي أو الرفاه المجتمعي.

تحتاج البلدان النامية إلى سياسات صناعية جديدة اليوم أكثر من أي وقت مضى، لكن يجب **أن تكون هذه السياسات أكثر شمولاً وتناسقًا على الصعيد الدولي.**

القسم 3. تشكيل المستقبل: الجيل المقبل من السياسات الصناعية

3.1 ذهنية جديدة - أهداف التنمية المستدامة في الصدارة

3.2 التطلّع إلى المستقبل

3.3 التعاون في العمل

3.4 التنسيق بين البلدان المجاورة

ذهنية جديدة - أهداف التنمية المستدامة في الصدارة

السياسات الصناعية الحديثة

يجب أن تنطوي على أربعة عناصر

قائمة على التعاون

لضمان نجاح جميع أصحاب المصلحة، بما أنّ الحكومات لا يمكنها وحدها معالجة تحديات عالم اليوم.

جاهزة للمستقبل

لتجنب المفاجآت والاستفادة قدر الإمكان من الفرص.

موجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

لمنح التغيير اتجاهًا واضحًا.

منسّقة إقليميًا

للتخفيف من حدة التوترات وإطلاق العنان لكامل إمكانات التعاون بين البلدان المجاورة.

- يجب أن تبدأ السياسات الصناعية[21] الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بتقييم واضح للتقدم الذي أحرزته البلدان والمناطق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- في ما يتعلق بالسياسات الصناعية، تبقى الأهداف 7 و8 و9 من أهداف التنمية المستدامة الأكثر اهمية.
- يقترح تقرير التنمية الصناعية لعام 2024 نهجًا جديدًا لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- يناقش التقرير أيضًا المجالات الرئيسية ذات الأولوية والتحديات و اساليب وضع السياسات الصناعية التي يمكن أن تستخدمها الحكومات في جميع أنحاء العالم من أجل تحفيز التقدم في هذه الأبعاد الحاسمة.

كيف يمكن تقييم التقدّم المُحرَز نحو الأهداف 7 و8 و9 من أهداف التنمية المستدامة؟

يجمع كل من أهداف التنمية المستدامة الثلاثة التي يتم تقييمها بين مؤشرات متعددة ومرتبطة بغايات مختلفة. وبغية تفعيل التقييم، تتجمّع هذه المؤشرات حول ثلاثة أبعاد تحليلية تابعة لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة.[22] وعبر استخدام البيانات الرسمية للأمم المتحدة[23]، يتم احتساب مؤشر مركب على أساس المسافة المؤدية إلى تحقيق الغاية لكل بعد وفي كل منطقة. وكلما كان ذلك ممكنًا، يتم تحديد الغاية عبر استخدام الغاية المثالية الواردة ضمنًا في خطّة عام 2030. وهذه هي الحال مثلًا في المؤشر 7.1.1، "نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء"، حيث حُددت الغاية بنسبة 100 في المائة. وفي جميع الحالات الأخرى، تم تحديد الغاية على أساس أفضل أداء في جميع البلدان التي تتوافر فيها البيانات المطلوبة بين العامَيْن 2000 و2021 (بعد استبعاد البيانات الشاذة). ثم تم تحديد المؤشرات بين صفر وواحد، حيث يمثل الرقم واحد الإنجاز المستهدف الأمثل، وتم تجميعها حسب البعد على مستوى الدولة باستخدام الوسائل الحسابية. وأخيرًا، تم تجميع المؤشرات على مستوى الدولة حسب الأبعاد على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي عبر استخدام القيمة المتوسطة المرجحة للسكان.

ماريانا مازوكاتو

”من بين الأسباب التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أنها ليست متأصّلة في استراتيجياتنا الصناعية وسياساتنا في مجال الابتكار. ومن الممكن أن نبدأ بتغيير هذا الواقع من خلال استراتيجية صناعية تعتبر أهداف التنمية المستدامة كالتحديات. ومن خلال ترسيخ أهداف التنمية المستدامة في صميم سياساتنا الصناعية والتكنولوجية والابتكارية، يمكننا توجيه اقتصاداتنا نحو نماذج أكثر شمولاً واستدامة. نحن بحاجة إلى استراتيجيات صناعية طموحة، وإلى تقديم شروط تضمن توجيه الدعم الحكومي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.“

بروفيسورة في جامعة لندن كوليدج ومؤلّفة كتاب *Mission Economy*

© ماريانا مازوكاتو

المسافة التي تفصلنا عن تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة: العالم النامي في العام 2021

قبل تفشي جائحة كوفيد19-، كانت البلدان النامية تسدّ الفجوة التي تفصلها عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمعدّل 0.33 نقطة في المتوسط سنويًا.

في العام 2021، كانت البلدان النامية بعيدة بنسبة 80 في المائة في المتوسط عن تحقيق غاية هدف التنمية المستدامة المتعلّقة بالابتكار.

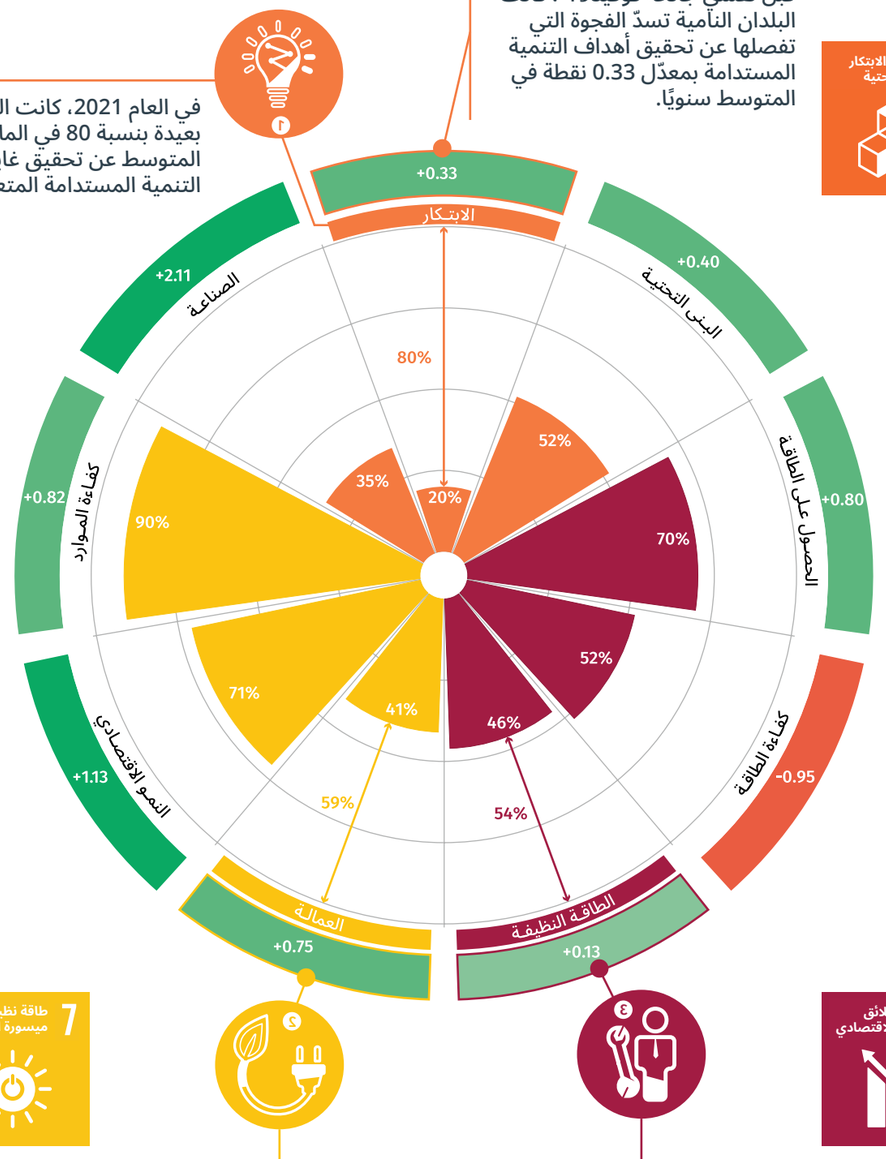

9 الصناعة والابتكار والبنى التحتية

8 العمل اللائق والنمو الاقتصادي

7 طاقة نظيفة وميسورة التكلفة

مواجهة التحديات من خلال السياسات الصناعية

1 الابتكار
الرقمنة

2 الطاقة النظيفة
إزالة الكربون

3 العمالة
استحداث فرص عمل

حلول السياسات الصناعية لإحراز التقدم

- يُظهر تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العالم النامي[24] ثلاثة مجالات تحتاج إلى اهتمام خاص، هي الابتكار والطاقة النظيفة والعمالة.

- إن تحفيز التقدم في هذه المجالات من خلال السياسات الصناعية يعني دعم الرقمنة الصناعية وإزالة الكربون الصناعي واستحداث فرص عمل صناعية. ويتطلب كل بعد أدوات سياسية محددة تعالج تحديات محددة.[25]

التطلّع إلى المستقبل

تتيح التغييرات العالمية القائمة حاليًا فرصًا لتحفيز التقدم من خلال سياسات صناعية سليمة

تنطوي الاحداث الأربعة الكبرى الأساسية التي تشكّل العالم، على تحديات بارزة تهدّد البلدان النامية، لكنها تتيح في موازاة ذلك، فرصًا جديدة لها.

1 التحول في مجال الطاقة

تترافق المعايير البيئية الأكثر صرامة الخاصة بالمنتجات الحالية، مع فرص جديدة في الأسواق تتعلّق بتقديم سلع قائمة على المصادر المتجددة ومدخلاتها.

1.1 المنتجات الخاصة بالتحول في مجال الطاقة

إنشاء تجمعات صناعية تحيط بقطاع استغلال المعادن النادرة وإنتاج منتجات جديدة مطلوبة للتحول في مجال الطاقة.

1.2 إنتاج الطاقة النظيفة

تعزيز التصنيع المحيط بإنتاج الطاقة النظيفة (مثل الرياح والطاقة الكهروضوئية والهيدروجين الأخضر).

2 الثورة الصناعية الرابعة

بإمكان الرقمنة المتقدمة أن تعزّز القدرة التنافسية الصناعية وأن تتيح فرصًا جديدة في الأسواق وأن تحفّز الابتكارات في المستقبل.

2.1 التنافسية في سياق الثورة الصناعية الرابعة

زيادة القدرة التنافسية الصناعية من خلال الرقمنة وتنمية المهارات المطلوبة في سياق الثورة الصناعية الرابعة

2.2 الحلول الرقمية

إنشاء قطاعات جديدة توفر حلولًا رقمية للتصنيع المتقدم.

يحدد تقرير التنمية الصناعية لعام 2024 ثمانية مجالات لتحفيز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الجيل المقبل من السياسات الصناعية.

3 إعادة التوازن العالمي

إنّ إعادة التوازن العالمية، على غرار تغيير مواقع الأنشطة الإنتاجية والأعمال التجارية وإعادتها إلى موطنها الأصلي أو نقلها إلى بلدان مجاورة ، تولّد المشاكل على جانب واحد من العملية في مقابل الفرص على الجانب الآخر.

3.1 نقل الاستثمار لأجنبي المباشر

توسيع الصناعة المحلية عن طريق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الآخذ في الانتقال بسبب التحولات الكبرى في الهيكل العالمي للإنتاج.

3.2 تكامل أوسع نطاقًا

رفع مستوى الإنتاج الصناعي عن طريق الاستفادة من الأسواق الإقليمية من خلال تعزيز التكامل وتنسيق السياسات.

4 التغييرات الديموغرافية

يتزايد عدد السكان بشكل كبير في بعض مناطق العالم فيما يتقدم سكان المناطق الأخرى في السن بسرعة فائقة. وسيستمر الطلب على الأغذية والدواء في النمو في جميع أنحاء العالم.

4.1 الصناعات الصحية والغذائية

الاستفادة من الطلب المتزايد على الصحة والغذاء من أجل تطوير صناعات جديدة أو التوسع في الصناعات القائمة.

4.2 الصناعات الكثيفة العمالة

الاستفادة من زيادة النمو السكاني في التحول الاقتصادي من خلال تنمية الصناعات الكثيفة العمالة.

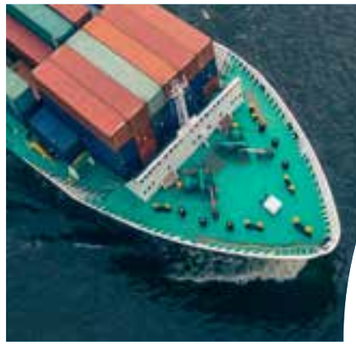

تؤثر كل فرصة بشكل أساسي على الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة - الصناعة، لكنها تؤثر أيضًا على أبعاد أهداف التنمية المستدامة الأخرى:

- الهدف 7 - الطاقة النظيفة
- الهدف 9 - الابتكار
- الهدف 8 - العمل اللائق والنمو الاقتصادي

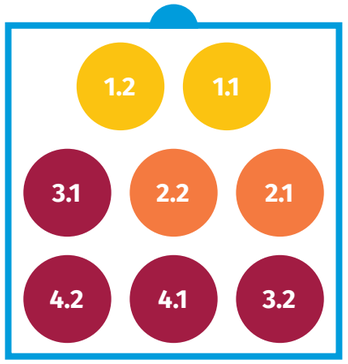

التعاون في العمل

- يجب أن تتطلع السياسات الصناعية الحديثة على اجدد المعلومات كي تكون موجهة نحو المستقبل وكي تسخّر الإمكانات التحويلية للاتجاهات القائمة التي تشكل العالم. ما يضمن ألا تكون قائمة على ردود الفعل حصرًا بل تصبح استباقية إلى حد ما فتتوقع احتياجات الغد.
- السوق متأخّرة في مجال مشاركة المعلومات. فنهج التفكير الاستباقي يتطلّب تبادلًا مستمرًا للمعارف بين أصحاب المصلحة كافة، بما أنّه من غير الممكن للقطاع الخاص ولا للحكومة تحقيق ذلك كلّ بمفرده.
- يجب أن يكون كلّ من تحديد الحلول والبت في الاستثمارات التكنولوجية وتحديد اتجاهات النمو الاقتصادي الشاملة قائمًا على جهد تعاوني بين الحكومات والشركات.
- يشكل التعاون بين القطاعين العام والخاص ركيزة أساسية للسياسات الصناعية الحديثة. ويجب أن تنطوي هذه الشراكات على تقاسم المخاطر والمكافآت، وعلى رؤية جماعية للمستقبل. كما يجب أن يبذل كلا الطرفين كلّ ما في وسعهما على قدم المساواة مع بعضهما البعض، حيث يعبّر القطاع العام عن روح القيادة من خلال رؤى جريئة، فيما يساهم القطاع الخاص بالقدرة على الابتكار والتكيف.[26]
- في سياق الاتجاهات الكبرى، تزداد أهمية هذه الشراكات وضوحًا.[27]

1 التحول في مجال الطاقة

تُعَد الشراكات بين القطاعين العام والخاص حاسمة في معالجة الحواجز على مستوى البنية التحتية، التي تعيق إزالة الكربون الصناعي وتأييد الابتكارات المستدامة. بإمكان هذه الشراكات أن تحسّن كفاءة استخدام الموارد، وتعزز كفاءة استخدام الطاقة، وتمكن من تبديل الوقود، وتعزز احتجاز الكربون وتخزينه، تجميع بيانات أفضل لاتخاذ قرارات افضل.

2 الثورة الصناعية الرابعة

تُعتَبَر الجهود التعاونية ضرورية لتسريع اعتماد التكنولوجيا، لا سيما في الشركات الصغرى. وقد تتراوح هذه الجهود بين تجميع الخبرات المتنوعة، وتوفير التسهيلات الإيضاحية لإقامة الروابط البحثية، والاستثمار في البنى التحتية التمكينية.

3 إعادة التوازن العالمي

من الممكن أن يساهم التعاون المفتوح على مستوى تطوير سلاسل التوريد العالمية والإقليمية، في توقع الاضطرابات والاستجابة لها، وفي دعم التخطيط لاستمرارية الأعمال، ودعم التنسيق الدولي، وتشجيع استخدام التكنولوجيا التي تعزّز القدرة على المواجهة والصمود.

4 التغييرات الديموغرافية

إنّ التعاون بين القطاعين العام والخاص ضروري لتنمية مهارات جديدة وضمان قابلية الأجيال المقبلة للاستخدام. ويجب أن يؤدي هذا التعاون إلى بناء روابط أقوى بين أصحاب العمل ومقدمي التدريب، وإلى تعزيز التدريب أثناء العمل، وتنويع القوى العاملة.

أندريا أيللي

”قد يفقد العالم نصف الأراضي المناسبة لإنتاج البن في العقود الثلاثة المقبلة نتيجة تغير المناخ. ما من شأنه أن يعرّض للخطر الدائرة الحميدة القائمة بين الرفاه الذي يجلبه البن إلى البلدان المستهلكة ومساهمته في تنمية البلدان التي تنتجه. ويجب تعزيز هذه الدائرة الحميدة من أجل تحسين استدامة القطاع. ويتمثل الإجراء الأكثر إلحاحًا المطلوب لتحقيق هذا الهدف في تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، الرامية إلى زيادة الاستثمارات في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، لا سيما في ما يتعلق بمزارع البن لأصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان المنخفضة الدخل“.

رئيس شركة illycaffè

التنسيق بين البلدان المجاورة

- إن التحديات الأكثر إلحاحًا التي تواجه العالم هي تحديات عالمية بطبيعتها، لكن الحلول السياسية لمعالجتها تصممها وتنفذها البلدان بصورة فردية.
- على الصعيد الوطني، تترتب على السياسات الصناعية التي تنفذها بلدان كبرى ومؤثرة آثار عالمية بارزة.
- يكتسي تنسيق السياسات على الصعيدين العالمي والإقليمي أهمية قصوى لضمان تحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد المشتركة، وتجنب الآثار السلبية غير المقصودة والمنافسة الضارة بين السياسات.
- بإمكان السياسات والبرامج فوق الوطنية أن تحدّد إطارًا عامًا للسياسات الصناعية الوطنية. وتوفر هذه الأطر التوجيه والتنسيق والمرونة لكل بلد من أجل إدماج السياسات الصناعية في الأولويات والاستراتيجيات الوطنية القائمة، والاستفادة من مزاياها النسبية.
- بإمكان التعاون الدولي والإقليمي أن يعزز مساعي السياسات الوطنية والشبكات القائمة، مثل تلك التي تديرها المنظمات الإنمائية. وتتمتع هذه الشبكات بإمكانات كبرى لإنشاء وتطوير منصات تعلُّم خاصة بأفضل الممارسات في مجال السياسات الصناعية.

جيفري ساتش

”يجب أن نبذل قصارى جهدنا من أجل التوصّل إلى حلول للتحديات الكبرى التي تعيق التنمية المستدامة، لا على المستوى الوطني فحسب بل أيضًا على المستويين الإقليمي والعالمي. فما من بلد يمكنه وحده إزالة الكربون بكفاءة. وينبغي أيضًا أن نسعى إلى إقامة نظام للطاقة يتسم بالكفاءة الصافية الصفرية من خلال البنى التحتية الأساسية الإقليمية والتخطيط الاستراتيجي الإقليمي الطويل الأجل. كما تؤدي الاستراتيجيات الإقليمية والتعاون الإقليمي دورًا حيويًا في تحقيق وفورات الحجم في مجال البحث والتطوير. نصيحتي لجميع البلدان هي أن تتّفق مع جيرانها! فالتعاون الإقليمي والتعاون العالمي عبر المناطق هو طريقنا الحقيقي نحو النجاح.“

مدير مركز التنمية المستدامة في جامعة كولومبيا

القسم 4. تحويل التحديات إلى فرص: اتّفاق جديد في مجال العولمة والتضامن

4.1 مكوّنات النجاح

4.2 الحاجة إلى التضامن

مكوّنات النجاح

يحدّد استعراض الحالات السياسية التي أجريت في سياق الإعداد لتقرير التنمية الصناعية لعام 2024 ثلاثة عناصر بارزة ضرورية لنجاح السياسات الصناعية الحديثة:

- **القدرات الحكومية القوية:** للسياسة الصناعية الحديثة أهداف أكثر طموحًا مما كانت عليه في الماضي في مواجهة التحديات الجديدة. فالشرط المسبق لتحقيق النجاح هو بناء القدرات وتعزيز الحكومة.
- **التمويل المناسب:** حتى لو تمت تنمية القدرات، لا يمكن للسياسة الصناعية الحديثة أن تغطّي النطاق المطلوب لإحداث التغيير إلا إذا تمتّعت بالموارد المالية الكافية.
- **توافق آراء مجتمعي واسع النطاق:** يجب أن تسير القدرات والتمويل في سياق توافق آراء مجتمعي واسع النطاق يضمن استمرارية السياسة الصناعية لما بعد تغيير الإدارة السياسية.

يوفّر اعتماد سياسة صناعية حديثة تجمع بين كافة المكونات، فرصة لإطلاق العنان لكامل إمكانات الصناعة والنهوض بأهداف التنمية المستدامة.

وبإمكان المجتمع الدولي أن يؤدي دورًا أساسيًا في دعم البلدان لتحقيق هذه الغاية.

الحاجة إلى التضامن

لن تكون الجهود المحلية وحدها كافية. وعلى المجتمع الدولي أن يتضامن من أجل دعم أضعف البلدان، وذلك عبر ما يلي:

- ضمان **التمويل** الواسع النطاق والمستدام، مع الالتزام بتحويل النظام المالي العالمي ومنح الأولوية إلى احتياجات البلدان النامية.
- دعم تطوير **القدرات الحكومية** على تصميم وتنفيذ سياسة صناعية حديثة.
- دعم نقل **التكنولوجيات** الجديدة والجهود المحلية بغية تكييفها مع الظروف المحلية.
- دعم تنمية **مهارات** جديدة بهدف الحد من البطالة والعمالة الناقصة وزيادة الإنتاجية وتحسين مستويات المعيشة.
- فتح **المساحة السياسية**.

خوسي أنطونيو أوكامبو

من الضروري للغاية إجراء إصلاحات جذرية للنظام المالي الدولي بهدف دعم التنمية المستدامة وتوسيع نطاق المنافع العامة العالمية والإقليمية، لا سيما في سياق مكافحة الجوائح وتغير المناخ. وتحقيقًا لهذه الغاية، لا بدّ من مواصلة إصلاح مؤسسات بريتون وودز، وإعلاء صوت البلدان النامية وتعزيز مشاركتها في عمليات صنع القرار. ومن الضروري أيضًا المبادرة إلى إنشاء هيئة أكثر تمثيلًا تتربّع على رأس نظام التعاون الاقتصادي الدولي، وإلى بناء هيكل أكثر كثافة ومتعدد المستويات، لا سيما مؤسسات إقليمية ودون إقليمية قوية، الذي تزداد أهميته لأنه يدعم التجارة داخل المنطقة وتدفقات الاستثمار وغيرها من أهداف التكامل الاقتصادي الأخرى.“

بروفيسور في جامعة كولومبيا ووكيل أمين عام الأمم المتّحدة السابق للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ووزير المالية في كولومبيا

الفصل ب

السياسات الصناعية قيد التنفيذ: المنظور الإقليمي

القسم 5. أفريقيا: من تقييم أهداف التنمية المستدامة إلى الحلول السياسية

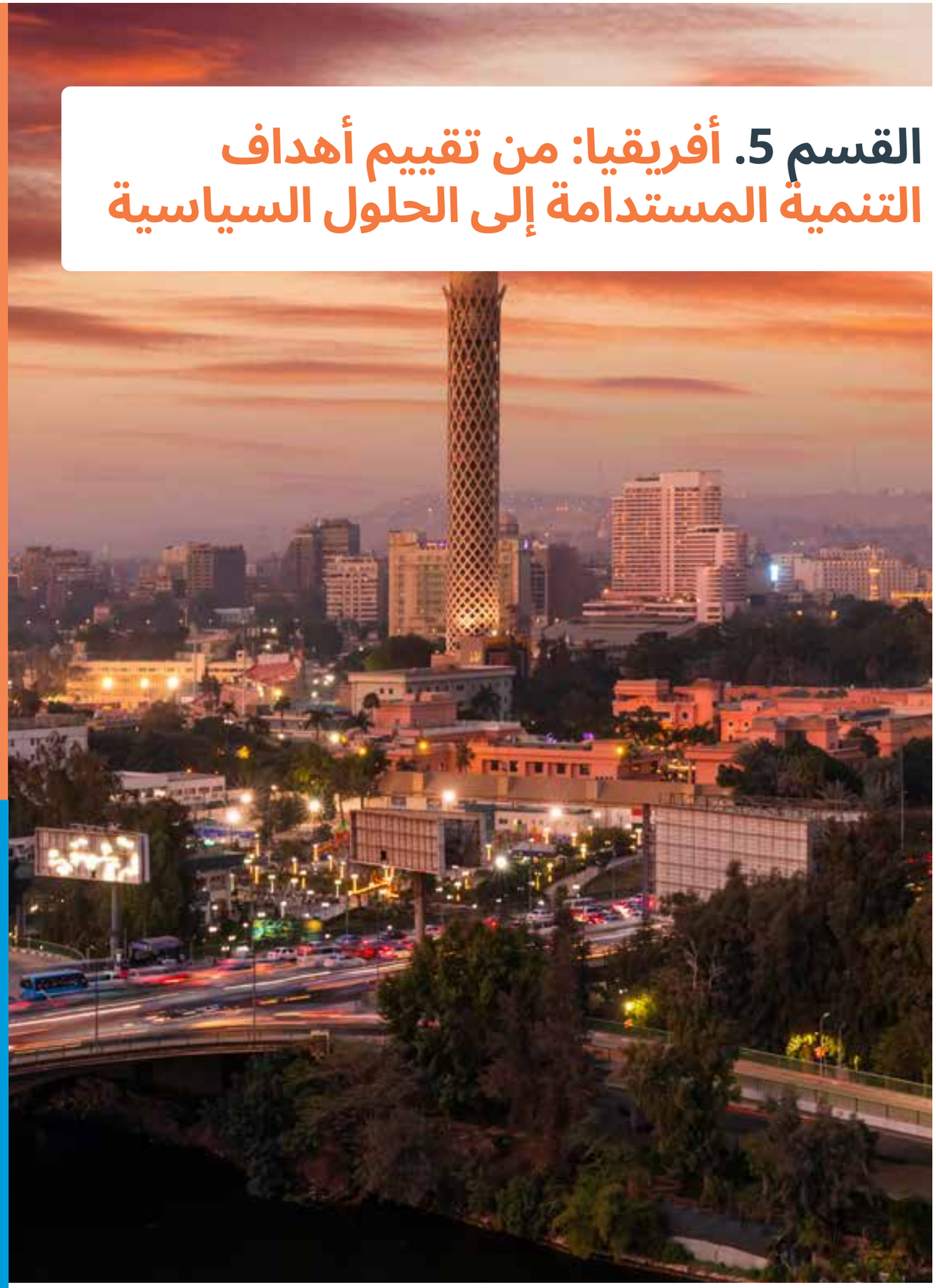

- على الرغم من التقدم الإيجابي المحرز في السنوات الأخيرة، لا تزال الصناعة في أفريقيا متأخرة مقارنة مع المناطق النامية الأخرى. ولا بد من اعتماد إجراءات عاجلة للنهوض بالتصنيع في أفريقيا في موازاة تعزيز أهداف التنمية المستدامة الأخرى.
- توفّر **الطاقة النظيفة** فرصة فريدة تمكّن أفريقيا من تحفيز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتمتّع أفريقيا، بفضل مواردها المتجددة الهائلة، بإمكانات هائلة لخطو خطوات عملاقة في مجال التكنولوجيات الخضراء.
- بغية تحسين الأهداف المتعلقة **بالعمالة**، من الضروري للغاية اعتماد سياسات أقوى تعالج بطالة الشباب وتعزّز المساواة بين الجنسين على مستوى القوى العاملة وتدعم انتقال العمال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي.
- إنّ **تطوير البنية التحتية** بالغ الأهمية بالنسبة إلى النمو الصناعي في أفريقيا. فبإمكان الاستثمارات في الطرق والبنية التحتية الرقمية أن تمهد الطريق أمام ربط القارة الأفريقية مع بعضها البعض وتحقيق التكامل في ما بينها وتحويلها.
- يبرز **الابتكار** باعتباره التحدي الأكثر إلحاحًا. ففي غياب الجهود الحثيثة في مجال البحث والتطوير، تبقى أفريقيا عرضة لخطر التخلف عن الركب في السباق التكنولوجي العالمي.

ألبرت موشانغا

”ضمن إطار تعزيز تنمية سلسلة القيمة الإقليمية والقارية، تتعاون البلدان الأفريقية مع بعضها البعض من خلال الاستفادة من منصة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويكمن الهدف من ذلك في مواءمة سياساتها الصناعية وبناء مراكز إنتاج متخصصة في قطاعات محددة ومتكاملة. ما يمكّنها من جني ثمار عملية تصنيع ديناميكية وشاملة ومستدامة في جميع أنحاء القارة. وبالتالي، بإمكان السياسات الصناعية أن تساهم في تحقيق أهداف الأمم المتّحدة للتنمية المستدامة في أفريقيا وخطّة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.“

مفوض الاتحاد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتجارة والسياحة والصناعة والمعادن

المسافة التي تفصلنا عن تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة: أفريقيا في العام 2021

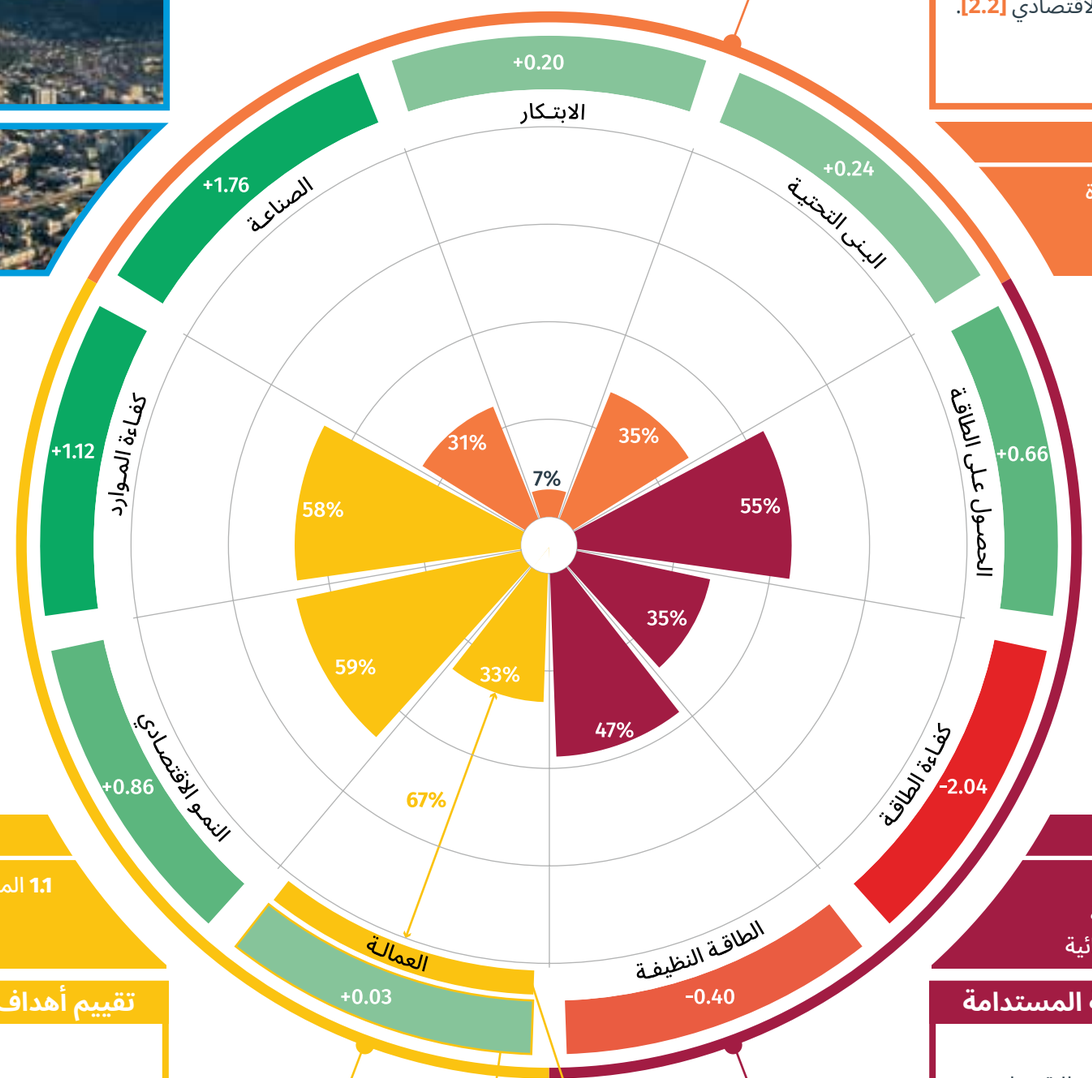

تقييم أهداف التنمية المستدامة

- يشير أداء أفريقيا الضعيف في الابتكار إلى مجال حاسم من الممكن تحسينه، بما أنّ ضعف الأداء في هذا المجال قد يعيق اعتماد التكنولوجيا ويعوق النمو الاقتصادي.
- تساهم الاستفادة من تكنولوجيات الجيل الرابع 4.0 في النهوض بالابتكار **والمنافسة** الصناعية **[2.1]** **والتنويع** الاقتصادي **[2.2]**.

الفرص المتاحة

2.1 التنافسية في سياق الثورة الصناعية الرابعة

2.2 الحلول الرقمية

9 الصناعة والابتكار والبنى التحتية

السياسات قيد التنفيذ

2.1 أُطلق مشروع **كينيا** للصناعة وريادة الأعمال +250 بهدف تعزيز إنتاجية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وقدرتها على الابتكار.

2.2 **في رواندا،** يسعى الإطار التنفيذي لمراكز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحسين القدرات الابتكارية في هذا مجال وإلى تطوير القدرات التكنولوجية بغية توفير الحلول في المجالات المتخصصة.

السياسات قيد التنفيذ

3.2 من المتوقع أن تحفز **منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية** التجارة بين البلدان الأفريقية، ما يخلق سوقًا مشتركة تساهم في التغلب على العديد من حواجز التصنيع التي تعيق البلدان الأفريقية.

4.1 يهدف برنامج **إثيوبيا** لتنمية المجمعات الصناعية إلى إنشاء وتطوير مجمعات صناعية تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجّع استحداث فرص العمل.

4.2 تهدف استراتيجية مصر الوطنية للتنمية الصناعية وقانون الاستثمار الجديد إلى الاستفادة من نقاط القوة في البلاد وتحويلها إلى مركز رائد في مجال الأدوية.

الفرص المتاحة

3.2 تكامل أوسع نطاقًا

4.1 الصناعات الكثيفة العمالة

4.2 الصناعات الصحية والغذائية

8 العمل اللائق والنمو الاقتصادي

تقييم أهداف التنمية المستدامة

- من الممكن النهوض بالنمو الاقتصادي من خلال تعميق **التكامل الإقليمي [3.2]** والتنويع باتجاه القطاعات التي **من المتوقّع أن تسجّل ارتفاعًا في الطلب [4.2]**.
- قد يساهم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يغيّر موقعه بهدف دعم **تنمية الصناعات الكثيفة العمالة [4.1]**، في استحداث فرص عمل.

في العام 2021، كانت بلدان أفريقيا بعيدة بنسبة 67 في المائة في المتوسط عن تحقيق غاية هدف التنمية المستدامة المتعلّقة بالطاقة النظيفة.

كيف نقرأ هذا الرسم؟

قبل تفشي جائحة كوفيد19-، كانت البلدان الأفريقية تسدّ فجوة الطاقة النظيفة بمعدّل 0.03 نقطة في المتوسط سنويًا.

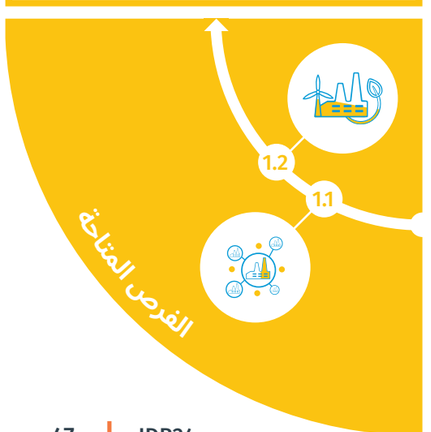

تقييم أهداف التنمية المستدامة

- يتيح **تطوير سلسلة التوريد [1.1]** المحيطة بالمعادن النادرة اللازمة لتحقيق التحول في مجال الطاقة والتنقل باستخدام الطاقة الكهربائية فرصًا بارزة للتصنيع في أفريقيا.
- من الممكن تعزيز الحصول على الطاقة من خلال تشجيع التصنيع الخاص **بإنتاج الطاقة النظيفة [1.2]**.

الفرص المتاحة

1.1 المنتجات الخاصة بالانتقال في مجال الطاقة

1.2 إنتاج الطاقة النظيفة

7 طاقة نظيفة وميسورة التكلفة

السياسات قيد التنفيذ

1.1 و **1.2** تركز خطة **أوغندا** للتنمية الوطنية على تنويع مصادر الطاقة وتحسين الوصول إلى الطاقة، بما في ذلك إنتاج المركبات الكهربائية التي تعمل بالطاقة الشمسية.

1.1 تركز خطة **نيجيريا** الوطنية لتطوير صناعة السيارات على تعزيز الإنتاج المحلي للمركبات، بما في ذلك المركبات الكهربائية، بهدف زيادة استهلاك الوقود النظيف والتخفيف من الانبعاثات.

التركيز على أقل البلدان نموًا

المسافة التي تفصلنا عن تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة: أقلّ البلدان نموًا في العام 2021

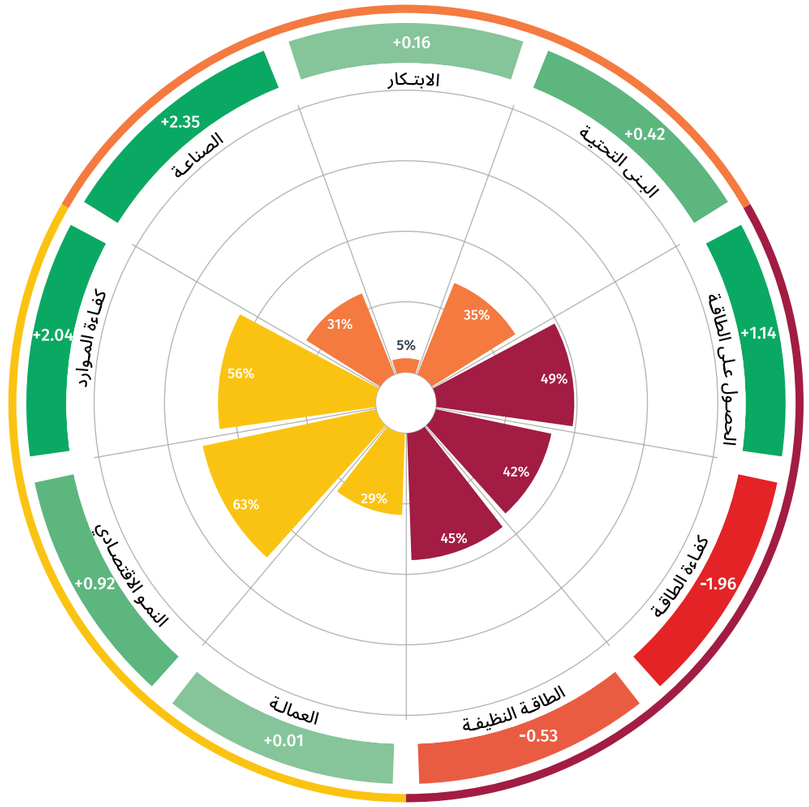

- في جميع الأبعاد التي تم تقييمها، تبقى **أقل البلدان نموًا أبعد ما تكون عن غايات أهداف التنمية المستدامة** من جميع البلدان النامية الأخرى.
- إن التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة أبطأ على وجه التحديد في مجالات **الوصول إلى الطاقة وكفاءة الموارد والصناعة والابتكار. وفي جميع هذه الأبعاد**، تتأخر أقل البلدان نموًا بمقدار 15 نقطة على الأقل عن متوسط البلدان النامية.
- إلاّ أنّ أقل البلدان نموًا ليست جميعها في المرحلة نفسها: **فأقلّ البلدان نموًا في آسيا والمحيط الهادئ تحقق نتائج أفضل بكثير من نظيراتها في أفريقيا**. وفي ستة من الأبعاد التسعة التي جرى تقييمها، فإن أقل البلدان نموًا في آسيا والمحيط الهادئ أقرب إلى الغاية المرجوة منها أقل البلدان نموًا في أفريقيا.

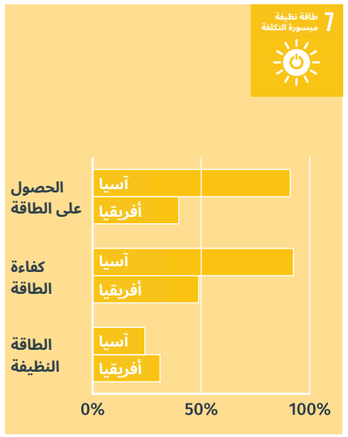

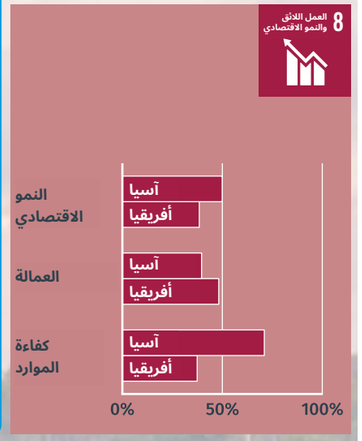

اتجاهات متباينة على مستوى التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: أقل البلدان نموًا في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ

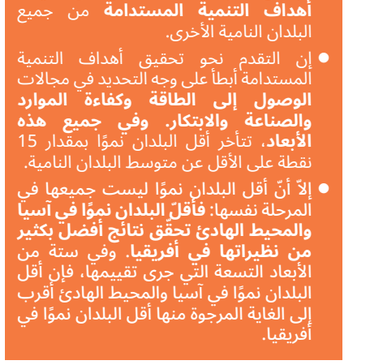

أقل البلدان نموًا هي بلدان منخفضة الدخل تواجه عقبات هيكلية بارزة تعيق التنمية المستدامة. وهي معرضة بشدة لخطر الأزمات الاقتصادية والبيئية كما تسجّل مستويات منخفضة من الموارد البشرية. وفي العالم حاليًا 46 بلدًا مدرجًا في قائمة أقل البلدان نموًا من بينها 33 بلدًا في أفريقيا و12 بلدًا في آسيا والمحيط الهادئ وهايتي.[28] وتستعرض لجنة السياسات الإنمائية هذه القائمة كل ثلاث سنوات، وتستند إلى المعايير التالية: انخفاض نصيب الفرد من الدخل؛ وانخفاض مستويات الموارد البشرية؛ وضعف مستويات الاداء الاقتصادي والبيئي.

ما هي أقلّ البلدان نموًا؟

دوافع الاختلاف: دور الصناعة

- في العام 2000، كانت مستويات التصنيع في أقل البلدان نموًا في آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا متشابهة بشكل ملحوظ. ومنذ ذلك الحين، تضاعفت حصة الصناعات التحويلية من اجمالي الناتج المحلي في أقل البلدان نموًا في آسيا والمحيط الهادئ مقارنة مع أفريقيا.
- يُفَسِّر الفرق في مستوى التصنيع وسرعته الفجوة على مستوى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بين أقل البلدان نموًا في آسيا وأفريقيا.
- أحرز عدد من أقل البلدان نموًا في شرق وجنوب آسيا تقدمًا في تطوير قواعد تصنيع نابضة بالحياة، لا سيما في الأنشطة الكثيفة العمالة التي تستفيد من العولمة.
- لا يزال يتعين على العديد من أقل البلدان نموًا في أفريقيا الاستفادة من إمكاناتها الصناعية. فالمستويات المنخفضة لرأس المال البشري والمادي، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية المنخفضة القيمة المضافة، ونقاط الضعف التاريخية في البنى التحتية، والاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية، من العوامل التي تشكل حواجز رئيسية تعيق نمو الصناعة التحويلية في المنطقة.
- يتطلّب النهوض بأهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نموًا في أفريقيا سياسات صناعية محددة تعالج حالات فشل السوق وتنسّق نمط التغيير الهيكلي للاقتصاد في محاكاة التكامل الدولي.
- بإمكان منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تمنح البلدان الأفريقية الأقل نموًا إمكانية الوصول إلى سوق أكبر، وهو أمر بالغ الأهمية لتحفيز الطلب في قطاع التصنيع وحشد الاستثمارات وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الحديثة.

القسم 6. آسيا والمحيط الهادئ: من تقييم أهداف التنمية المستدامة إلى الحلول السياسية

- يبرز أداء منطقة آسيا والمحيط الهادئ[29] في تحقيق الغايات المتعلّقة **بالصناعة** مقارنة مع المناطق النامية الأخرى، ما يبيّن نموها كقوة في الإنتاج الصناعي العالمي.
- يشير الأداء القوي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ **في مجال الحصول على الطاقة وكفاءتها** إلى مشهد واعد في مجال الطاقة في المنطقة. لكن، على الرغم من ذلك، من الضروري للغاية بذل المزيد من الجهود لتحسين اعتماد **الطاقة النظيفة**.
- على مدى العقد الماضي، بذلت المنطقة جهودًا من أجل تعزيز **البنية التحتية**، ما جعلها نقطة تنسيق للاستثمارات المحتملة والنمو الصناعي.
- على الرغم من أداء **النمو الاقتصادي** الجيد عامةً، تباطأت معدلات النمو في البلدان الآسيوية خلال العقد الماضي، ما يشير إلى ضرورة اعتماد تدخلات استراتيجية لإعادة تنشيط النمو.
- تواجه منطقة آسيا والمحيط الهادئ تحديات في مجال **العمالة والابتكار**، لكنّ أوجه التحسّن على مدى العقد الماضي تدل على التزام المنطقة بمعالجة هذه المجالات كافة.

جاستن ييفو لين

”تشكّل التنمية الاقتصادية عملية مستمرة للابتكار التكنولوجي والارتقاء بالصناعة وتحسين البنية التحتية والمؤسسات. ويعيق العديد من العقبات البارزة في الهياكل الأساسية والمؤسسات الابتكار التكنولوجي والارتقاء بالصناعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي سياق الموارد المحدودة، من الضروري أن تمنح حكومات المنطقة الأولوية لتدخلاتها وأن تركز على توفير البنى التحتية الأساسية والمؤسسات الكافية للصناعات التي تتمتع أصلًا بمزايا نسبية كامنة. وينبغي أن يكون الهدف النهائي هو تحويل هذه المزايا الكامنة إلى مزايا فعلية. وإذا سمحت المنطقة بتنفيذ السياسات الصناعية وفقًا للمبدأ أعلاه، تكون في وضع أفضل لتحقيق نمو شامل ومستدام وفعال، ما يجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعة.“

عميد معهد الاقتصاد الهيكلي الجديد في جامعة بيجين وكبير خبراء الاقتصاد السابق ونائب الرئيس الأول في البنك الدولي

المسافة التي تفصلنا عن تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة: آسيا والمحيط الهادئ في العام 2021

تقييم أهداف التنمية المستدامة

- الابتكار أفضل نسبيًا مما هو عليه في المناطق الأخرى، لكنه لا يزال متأخرا عن معدّلاته الصناعية القوية.
- قد يحفّز اعتماد وتطوير تكنولوجيات الصناعة من الجيل الرابع 4.0 **القدرة التنافسية [2.1] والتنويع [2.2]** ويساهم في انتعاش النمو الاقتصادي السريع.

الفرص المتاحة

2.1 التنافسية في سياق الثورة الصناعية الرابعة

2.2 الحلول الرقمية

9 الصناعة والابتكار والبنى التحتية

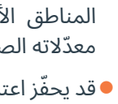

السياسات قيد التنفيذ

2.1 في الهند، يهدف مركز التصنيع المتقدم الذكي والتحول السريع 4.0 إلى تحفيز التحول الرقمي الصناعي بغية تحسين القدرة التنافسية والابتكار.

2.2 في الأردن، تؤكد الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي ضرورة دمج التكنولوجيات الرقمية في الإنتاج المحلي وتنمية المهارات الرقمية للعمالة الشابة.

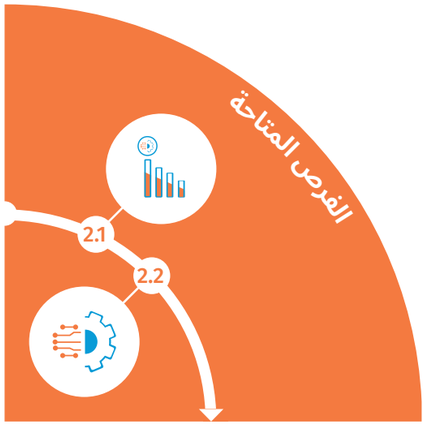

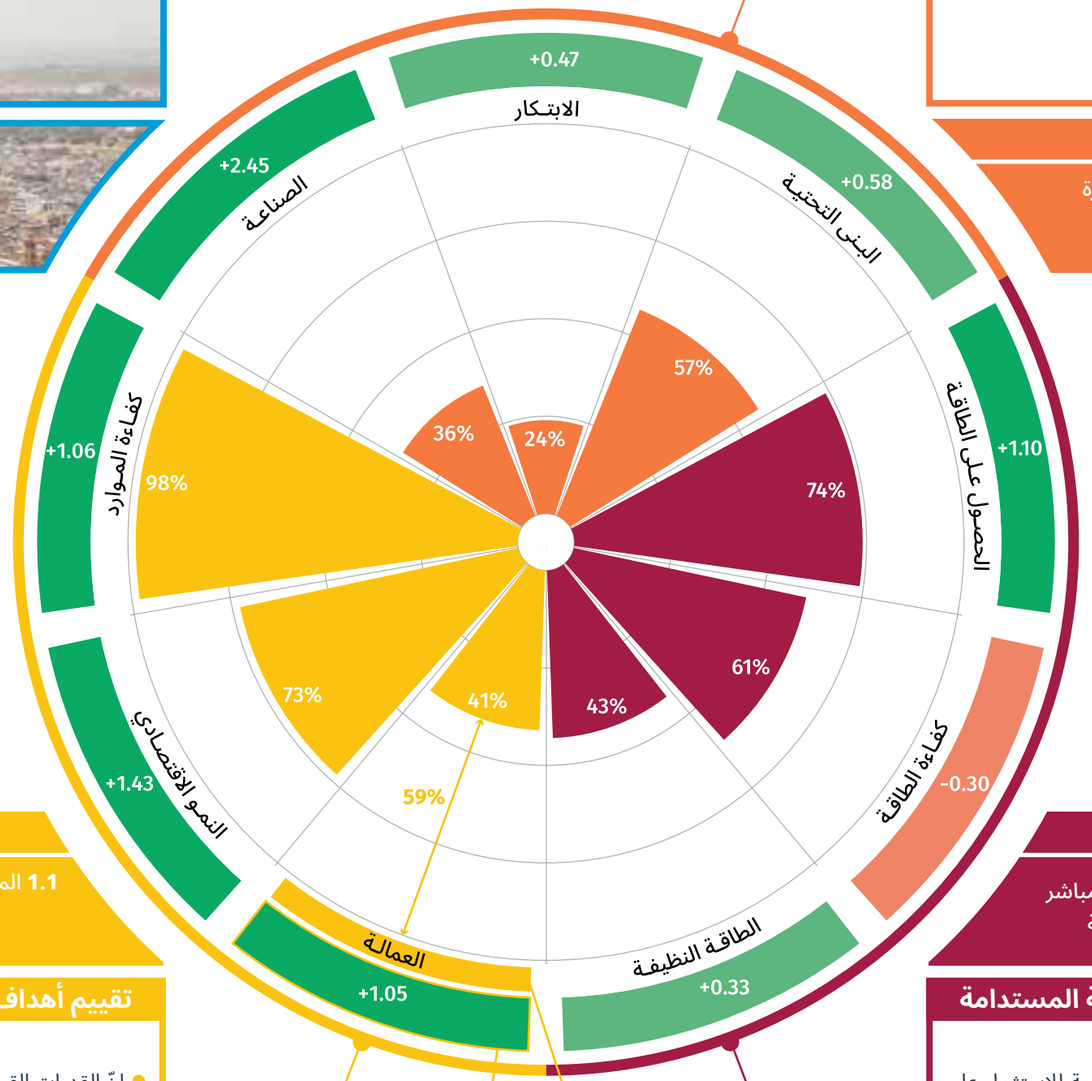

السياسات قيد التنفيذ

3.1 في البحرين، تركز منطقة البحرين العالمية **للاستثمار** على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تعزيز الشركات المحلية الموجهة نحو التصدير.

4.1 في الباكستان، تهدف السياسة بشأن المنسوجات والملابس (2020-2025) إلى توفير فرص عمل للملايين من السكان، لا سيما الشباب.

الفرص المتاحة

3.1 نقل الاستثمار الأجنبي المباشر

4.1 الصناعات الكثيفة العمالة

8 العمل اللائق والنمو الاقتصادي

تقييم أهداف التنمية المستدامة

- تركز منطقة البحرين العالمية للاستثمار على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تعزيز الشركات المحلية الموجهة نحو التصدير.
- قد يدعم **جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يغيّر موقعه [3.1]** والتدخلات المحدّدة الهدف في مجال **الصناعات الكثيفة العمالة [4.1]**، استحداث فرص العمل لعدد متزايد من السكان.

كيف نقرأ هذا الرسم؟

في العام 2021، كانت بلدان آسيا والمحيط الهادئ بعيدة بنسبة 59 في المائة في المتوسط عن تحقيق غاية هدف التنمية المستدامة المتعلّقة بالطاقة النظيفة.

قبل تفشي جائحة كوفيد19-، كانت بلدان آسيا والمحيط الهادئ تسدّ فجوة الطاقة النظيفة بمعدّل 1.05 نقطة في المتوسط سنويًا.

السياسات قيد التنفيذ

1.1 في الصين، تدعم خطة التنمية الصناعية الخاصة بالمركبات الجديدة التي تعمل بالطاقة إنشاء قطاع سيارات أخضر ومتين وتنافسي على المستوى الدولي.

1.2 في المملكة العربية السعودية، يهدف مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر إلى تحويل البلاد إلى مركز رائد لإنتاج الهيدروجين الأخضر.

7 طاقة نظيفة وميسورة التكلفة

الفرص المتاحة

1.1 المنتجات الخاصة بالانتقال في مجال الطاقة

1.2 إنتاج الطاقة النظيفة

تقييم أهداف التنمية المستدامة

- إنّ القدرات القوية المتوفّرة أصلًا في المنطقة تضعها في موقع جيد لتطوير تجمعات صناعية جديدة حول **التنقل باستخدام الطاقة الكهربائية [1.1]**.
- سجّل **إنتاج الطاقة النظيفة [1.2]** نموًا سريعًا خلال العقد الماضي كما أنّه يتمتع بإمكانات قوية لزيادة توسعه أكثر بعد، لا سيما في غرب آسيا.

القسم 7. أوروبا الشرقية: من تقييم أهداف التنمية المستدامة إلى الحلول السياسية

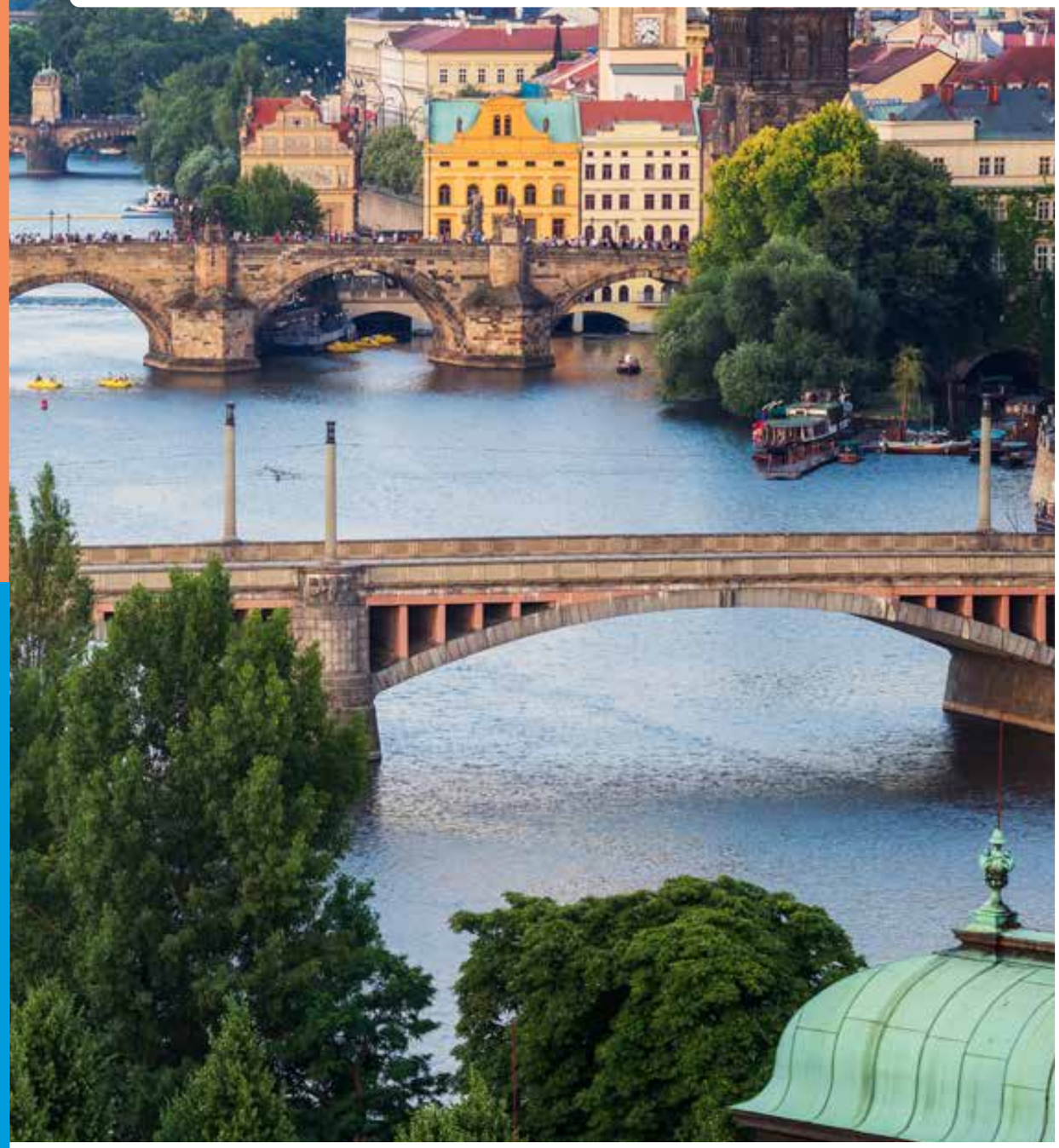

- أداء أوروبا الشرقية[30] على مستوى أهداف قطاع **الصناعة** جيد مقارنة مع المناطق الأخرى.
- **الحصول الكامل على الطاقة** وإحراز تقدم ملحوظ في تطوير **البنى التحتية** يضعان أساسًا متينًا للتنمية في المستقبل.
- إن تراجع **النمو الاقتصادي** خلال العقد الماضي مثير للقلق ويتطلب الاهتمام.
- يؤكد الأداء القوي **للعمالة** على قدرة المنطقة على الاستفادة من مواردها البشرية من أجل مواصلة التنمية.
- تَقدُّم أوروبا الشرقية في مجال الابتكار بطيء. وبالتالي، يشكّل فرصة للتحسين نظرًا إلى موقعه الحاسم في المنطقة وإمكانية أن يتحوّل إلى محرك رئيسي للتنمية الصناعية والنمو الاقتصادي.

أولغا ألغايروفا

لكل بلد في أوروبا الشرقية مساره الاقتصادي الفريد وتحدياته، لذا يتم استخدام مجموعة متنوعة من تدابير السياسات الصناعية في جميع أنحاء المنطقة. إلاّ أنّ المنطقة تعاني من تحديات عالمية، منها أزمات الغذاء والطاقة والمناخ والديون، التي تفاقمت بسبب العواقب الاقتصادية للنزاع المسلح في أوكرانيا. واستعراض منتصف المدة لخطة عمل عام 2030 واضح وصريح ومفاده أننا انحرفنا عن المسار الصحيح بعيدًا عن أهداف التنمية المستدامة وخرجنا عنه. وتتطلب التنمية الاقتصادية المستدامة إصلاحات مستمرة واستثمارات في رأس المال البشري والتركيز على الابتكار وريادة الأعمال. ومن خلال التركيز على التصنيع المستدام والابتكار والنمو الاقتصادي الشامل، ستحرز دول أوروبا الشرقية تقدمًا عملاقًا نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ17.

مستشارة لدى وزارة الخارجية والشؤون الأوروبية في الجمهورية السلوفاكية والأمينة التنفيذية سابقة للجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة

المسافة التي تفصلنا عن تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة: أوروبا الشرقية في العام 2021

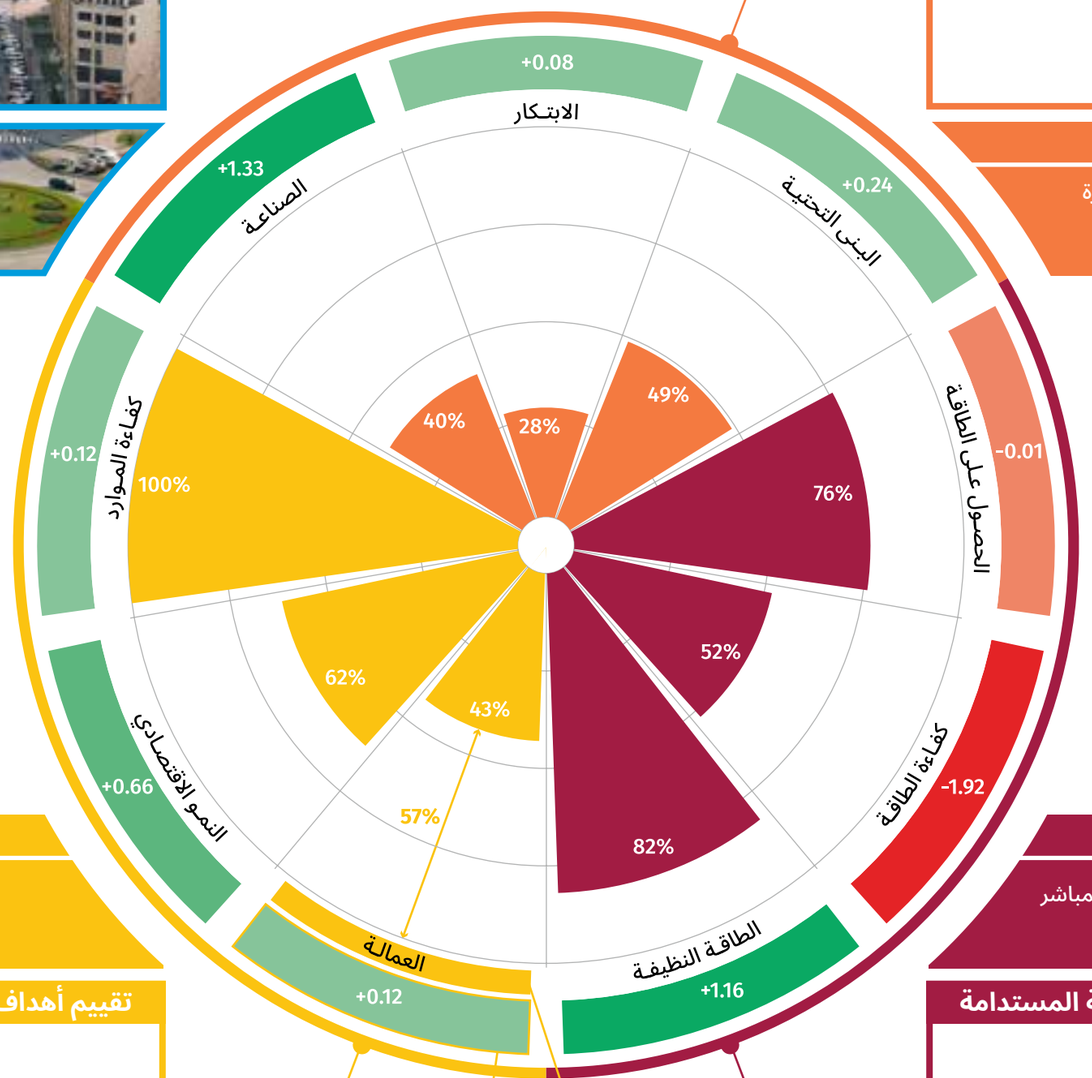

تقييم أهداف التنمية المستدامة

- الابتكار أفضل نسبيًا مما هو عليه في المناطق الأخرى، لكنه لا يزال متأخرا عن معدّلاته الصناعية القوية.
- قد يحفّز اعتماد وتطوير تكنولوجيات الصناعة من الجيل الرابع 4.0 **القدرة التنافسية [2.1]** **والتنويع [2.2]** ويساهم في انتعاش النمو الاقتصادي السريع.

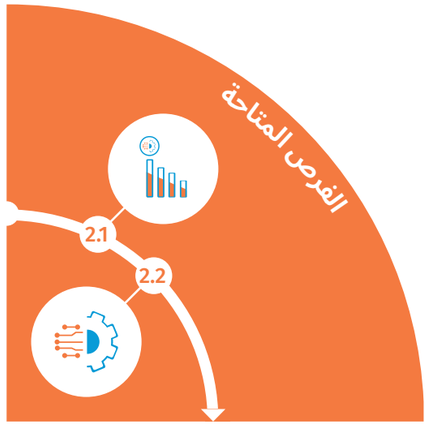

السياسات قيد التنفيذ

2.1 في الجمهورية التشيكية، تركّز استراتيجية جنوب مورافيا S3 على تكنولوجيات وابتكارات الجيل الرابع 4.0 بهدف تمكين القوى العاملة من التصدي للتحديات المستقبلية.

2.2 في رومانيا، تهدف الاستراتيجية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحويل البلاد إلى مركز للخدمات الرقمية في أوروبا، والاستفادة من الحلول الرقمية للتصنيع المتقدم.

الفرص المتاحة

2.1 التنافسية في سياق الثورة الصناعية الرابعة

2.2 الحلول الرقمية

9 الصناعة والابتكار والبنى التحتية

السياسات قيد التنفيذ

3.1 في صربيا، تركز مجمعات التكنولوجيا على جذب استثمارات أجنبية مبتكرة عالية التقنية مع تحفيز الابتكار المحلي وتعزيز البنية التحتية.

3.2 في سلوفاكيا، تهدف مِنَح هيئة البحث والابتكار المقابلة لتمويل الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز المشاركة في مبادرات الاتحاد الأوروبي وتحفيز الابتكار والتصنيع المستدامَيْن.

8 العمل اللائق والنمو الاقتصادي

الفرص المتاحة

3.1 نقل الاستثمار الأجنبي المباشر

3.2 تكامل أوسع نطاقًا

تقييم أهداف التنمية المستدامة

- أداء النمو الاقتصادي أفضل نسبيًا مقارنةً مع المناطق الأخرى، إلّا أنّه سجّل تباطؤًا شديدًا في العقد الماضي.
- قد يساهم جذب الاستثمار **الأجنبي المباشر الذي يغيّر موقعه [3.1]** وتعزيز **التكامل الإقليمي [3.2]** في عكس هذا الاتجاه.

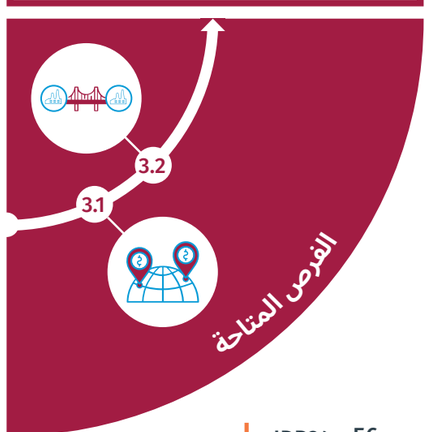

في العام 2021، كانت بلدان أوروبا الشرقية بعيدة بنسبة 57 في المائة في المتوسط عن تحقيق غاية هدف التنمية المستدامة المتعلّقة بالطاقة النظيفة.

كيف نقرأ هذا الرسم؟

قبل تفشي جائحة كوفيد19-، كانت بلدان أوروبا الشرقية تسدّ فجوة الطاقة النظيفة بمعدّل 0.12 نقطة في المتوسّط سنويًا.

تقييم أهداف التنمية المستدامة

- أوروبا الشرقية على شفير تحقيق الغاية المتعلقة بالطاقة النظيفة. وقد تقدّمت بخطوات بطيئة نحو هدفها هذا خلال العقد الماضي.
- من شأن الاستثمار في **توليد الطاقة المتجددة [1.2]** أن يحفز التنمية الصناعية في المنطقة.

الفرص المتاحة

1.2 إنتاج الطاقة النظيفة

7 طاقة نظيفة وميسورة التكلفة

السياسات قيد التنفيذ

1.2 في أوكرانيا، أدت استراتيجية الطاقة وبرنامج التعريفة التفضيلية لعام 2017 إلى ارتفاع بارز في حصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج توليد الكهرباء.

1.2 تهدف استراتيجية الجبل الأسود بشأن الطاقة المتجددة إلى تحويل البلاد إلى مصدر إقليمي للطاقة النظيفة.

القسم 8. أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: من تقييم أهداف التنمية المستدامة إلى الحلول السياسية

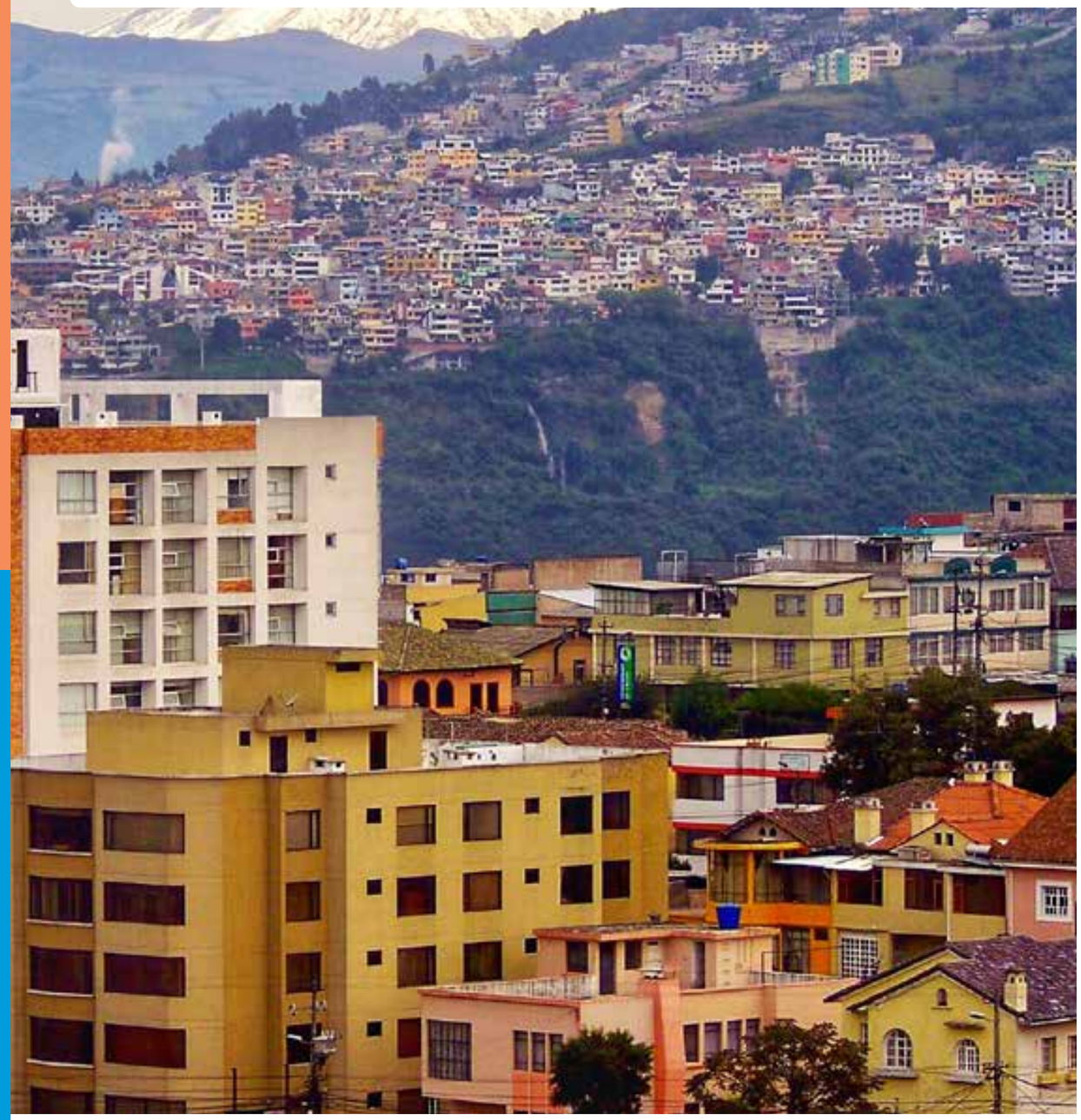

- يتطلب الأداء السلبي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي [31] في مجال غايات **الصناعة** اتخاذ إجراءات عاجلة لعكس مسار تراجع التصنيع المبكر وانحساره في موازاة تعزيز أهداف التنمية المستدامة الأخرى.
- تبيّن الخطوات البارزة في مجال **نشر الطاقة** النظيفة التزامًا ثابتًا بالممارسات المستدامة. كما أن وصول المنطقة **الشبه الشامل إلى الطاقة** أمر جدير بالثناء وينبغي مواصلة بذل الجهود من أجل الحفاظ على هذا الإنجاز.
- يشير جمود التقدم في مجال **العمالة** على مدى العقد الماضي إلى ضرورة اعتماد سياسات تعزّز استحداث فرص العمل وتعالج العوائق الهيكلية المحتملة.
- يؤكّد الانخفاض الحاد في **النمو الاقتصادي** ضرورة اعتماد سياسات واستراتيجيات تحويلية تهدف إلى إنعاش الاقتصاد في المنطقة.
- يسلط التحسّن في **البنية التحتية** الضوء على التدخلات والاستثمارات الناجحة في مجال السياسات، ما يشير إلى التركيز على محركات النمو التأسيسي.

ريبيكا غرينسبان

”ما مِن تنمية من دون اقتصاد متنوع ومن دون صناعة، وذلك بالمعنى الواسع للكلمة. في هذا العصر الجديد من العولمة، وفي ظلّ تصاعد السياسات الصناعية والنزعات الإقليمية المنفتحة، تُتاح أمام أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فرصة كبيرة لتنويع هيكلها الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إلاّ أنّ قدرًا كبيرًا من عدم اليقين يكتنف هذا العصر الجديد، حيث أن التغيرات السريعة تهدّد أبعاد التجارة الدولية القائمة على القواعد التي تعتمد عليها البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعرّضها للخطر. ولا شك في أن ترسيخ التكامل الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يشكّل ركيزة بارزة مطلوبة للتغلب على حالة عدم اليقين هذه، وهو مشروع طال انتظاره في المنطقة.“

الأمينة العامة لمؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

المسافة التي تفصلنا عن تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة: منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في العام 2021

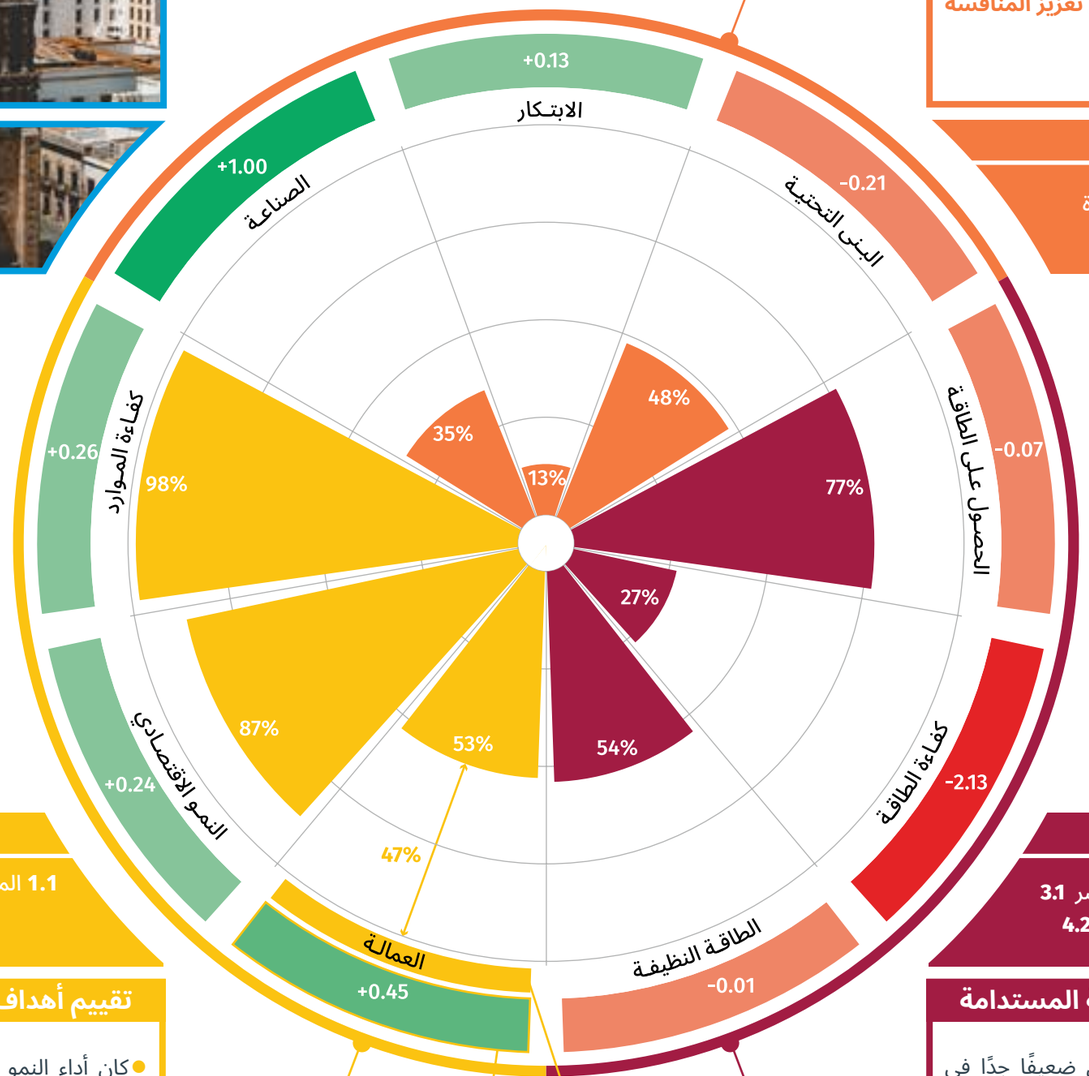

تقييم أهداف التنمية المستدامة

- يشير أداء بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الضعيف في الابتكار إلى مجال حاسم من الممكن تحسينه، بما أنّ ضعف الأداء في هذا المجال قد يعيق اعتماد التكنولوجيا ويعرقل النمو الاقتصادي.
- تساهم الاستفادة من تكنولوجيات الجيل الرابع 4.0 في النهوض بالابتكار، كما تدعم التنمية الصناعية من خلال **تعزيز المنافسة [2.1]**.

الفرص المتاحة

2.1 التنافسية في سياق الثورة الصناعية الرابعة

9 الصناعة والابتكار والبنى التحتية

السياسات قيد التنفيذ

2.1 تركّز مبادرة INFOTEP **في الجمهورية الدومينيكية** على التدريب المهني في مجال الاقتصاد الأخضر والرقمي.

2.1 تهدف استراتيجية الطريق الرقمي في بيرو إلى تعزيز الكفاءات الرقمية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإلى تعزيز اعتماد جيل الصناعة الرابع 4.0 وتنمية المهارات.

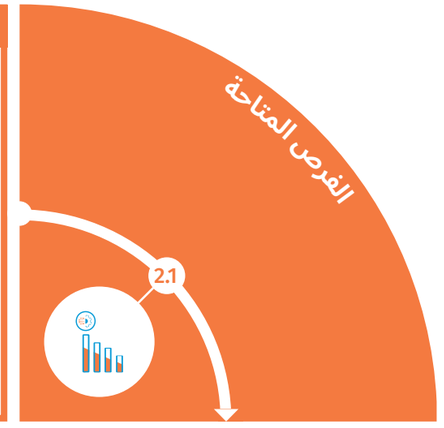

السياسات قيد التنفيذ

3.1 يهدف ممر **المكسيك** المشترك بين المحيطات ضمن إطار مشروع برزخ تهوانتيبيك إلى ترسيخ مكانة البلاد في التجارة العالمية وجذب قدر كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر.

4.2 يسعى الدعم البحثي لمؤسسة أراوكاريا في البرازيل في مجال البروتينات البديلة إلى تحويل ولاية بارانا إلى لاعب رئيسي في قطاع إنتاج اللحوم لصناعة الأغذية في المستقبل.

8 العمل اللائق والنمو الاقتصادي

الفرص المتاحة

نقل الاستثمار الأجنبي المباشر **3.1** الصناعات الصحية والغذائية **4.2**

تقييم أهداف التنمية المستدامة

- كان أداء النمو الاقتصادي ضعيفًا جدًا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ما يؤكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات محددة الأهداف.
- **إن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يغيّر موقعه [3.1]** ويعزز تنمية الصناعات **التي من المتوقّع أن تسجّل ارتفاعًا في الطلب [4.2]**، لا سيما تجهيز الأغذية، قد يساهم في إعادة تحفيز النمو الاقتصادي في المنطقة.

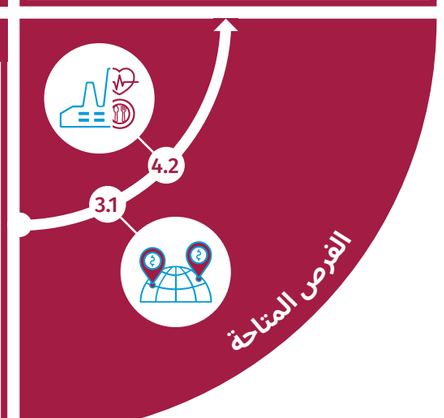

كيف نقرأ هذا الرسم؟

في العام 2021، كانت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعيدة بنسبة 47 في المائة في المتوسط عن تحقيق غاية هدف التنمية المستدامة المتعلّقة بالطاقة النظيفة.

قبل تفشي جائحة كوفيد19-، كانت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تسدّ فجوة الطاقة النظيفة بمعدّل 0.45 نقطة في المتوسط سنويًا.

السياسات قيد التنفيذ

1.1 في الأرجنتين، يسخّر مشروع UniLiB احتياطيات الليثيوم الهائلة في البلاد لإنتاج البطاريات

1.2 في شيلي، تهدف الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر إلى تعزيز إنتاج الهيدروجين القائم على مصادر متجددة.

7 طاقة نظيفة وميسورة التكلفة

الفرص المتاحة

1.1 المنتجات الخاصة بالانتقال في مجال الطاقة

1.2 إنتاج الطاقة النظيفة

تقييم أهداف التنمية المستدامة

- كان أداء النمو الاقتصادي ضعيفًا جدًا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ما يؤكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات محددة الأهداف.
- يتيح **تطوير سلسلة التوريد [1.1]** المحيطة بالمعادن النادرة اللازمة لتحقيق التحول في مجال الطاقة **وإنتاج الطاقة النظيفة [1.2]** فرصًا بارزة للتصنيع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي..

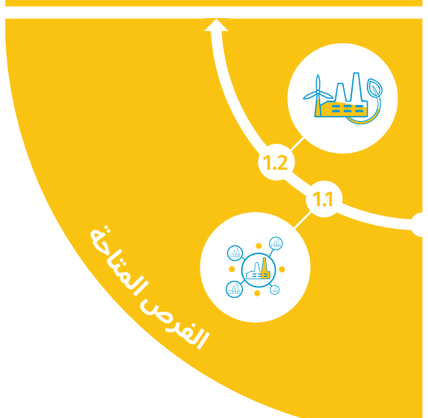

الملاحظات والمراجع

القسم 1.1

[1] FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO, 2023. *The State of Food Security and Nutrition in the World 2023. Urbanization, agrifood systems transformation and healthy diets across the rural–urban continuum*. Rome: FAO.

[2] من إعداد اليونيدو استنادًا إلى قاعدة بيانات البنك الدولي بشأن أسواق السلع الأساسية. تمّ الاطلاع على الصفحة في 15 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023.

[3] من إعداد اليونيدو استنادًا إلى التقديرات النموذجية في قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية . تمّ الاطلاع على الصفحة في 15 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023.

[4] World Bank, 2022. *Poverty and Shared Prosperity 2022*: Correcting Course. Washington, DC: World Bank.

[5] WMO (World Meteorological Organization), 2021. *Atlas of Mortality and Economic Losses from Weather, Climate and Water Extremes (1970–2019)*. Geneva: WMO.

[6] من إعداد الونيدو استنادًا إلى قاعدة بيانات الأحداث الطارئة، بحسب ما أشارت إليه منظمة Our World in Data. مركز أبحاث الأوبئة الناجمة عن الكوارث/ الجامعة الكاثوليكية في لوفان. تمّ الاطلاع على الصفحة في 15 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023.

[7] Newman, R., Noy, I., 2023. *The global costs of extreme weather that are attributable to climate change*. Nat Commun 14, 6103.

[8] UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs), Statistics Division, 2023. *The Sustainable Development Goals Report 2023: Special Edition*. New York: UNDESA.

القسم 1.2

[9] من إعداد الونيدو استنادًا إلى المؤشّر 1.أ.12 "تركيب قدرة توليد الطاقة المتجددة في البلدان النامية (بالواط للفرد الواحد)" الوارد في قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة، شعبة الاحصاءات التابعة للأمم المتحدة. تمّ الاطلاع على الصفحة في 15 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023.

[10] من إعداد الونيدو استنادًا إلى تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2022. التقرير العالمي للملكية الفكرية 2022. اتجاه الابتكار. جنيف: المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

[11] من إعداد الونيدو استنادًا إلى الحسابات الوطنية - تحليل قاعدة بيانات المجاميع الأساسية، شعبة الاحصاءات التابعة للأمم المتحدة. تمّ الاطلاع على الصفحة في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

[12] من إعداد اليونيدو استنادًا إلى قاعدة بيانات التوقعات السكانية في العالم لعام 2022، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمم المتحدة، شعبة السكان. تمّ الاطلاع على الصفحة في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

القسم 2.1

[13] Industrialization as the Driver of Shared Prosperity و UNIDO, 2021. للحصول على آخر المعلومات بشأن الروابط بين التنمية الصناعية وأهداف التنمية المستدامة، يمكن الاطلاع على تقرير التنمية الصناعية لعام 2022. مستقبل التصنيع في عالم ما بعد الجائحة.

[14] Lavopa A. and Riccio F., 2023. *Manufacturing-led growth*, UNIDO Insights on Industrial Development (IID) Policy Brief, forthcoming.

[15] Lavopa A. and Riccio F., 2023. *The multiplier effects of industrial jobs*, UNIDO Insights on Industrial Development (IID) Policy Brief, forthcoming.

[16] Lavopa A. and Menéndez M., 2023. *Who is at the forefront of the green technology frontier? Again, it's the manufacturing sector*, UNIDO Insights on Industrial Development (IID) Policy Brief No. 6.

القسم 2.2

[17] Bataille C. and Alfare, M., 2023. *Policy Packages for Decarbonizing Heavy Industry*, UNIDO Insights on Industrial Development (IID) Policy Brief, forthcoming.

[18] UNIDO elaboration based on Juhász, R., Lane, N., Oehlsen, E., & Pérez, V. C., 2023. *Global Industrial Policy: Measurement and Results*, UNIDO Insights on Industrial Development (IID) Policy Brief No. 1.

[19] United States Government Publishing Office, 2022. *CHIPS Act of 2022*. Public Law 117-167, 117th Congress.

[20] European Parliament, 2023. *European Chips Act* and Poitiers, N. F., and Weil, P., 2022. *Fishing for Chips: Assessing the EU Chips Act*, Briefings de l'Ifri (French Institute of International Relations), July 8.

القسم 3.1

[21] Mazzucato, M., 2020. *Mission Economy: A Moonshot Guide to Changing Capitalism*, London: Allen Lane; and Mazzucato, M. and Kattel R., 2023. Mission-oriented industrial strategy, UNIDO Insights on Industrial Development (IID) Policy Brief No. 2.

[22] الأبعاد التحليلية هي كالتالي. بالنسبة إلى الهدف 7، الحصول على الطاقة (المؤشر 7.1.1) وكفاءة استخدام الطاقة (المؤشر 7.3.1) والطاقة النظيفة (المؤشرات 7.1.2 و7.2.1 و7.ب.1)؛ بالنسبة إلى الهدف 8، العمالة (المؤشرات 8.3.1 و8.5.2 و8.6.1 و8.8.2) والنمو الاقتصادي (المؤشران 8.1.1 و8.2.1) وكفاءة استخدام الموارد (المؤشر 8.4.2)؛ بالنسبة إلى الهدف 9، الصناعة (المؤشرات 9.2.1 و9.2.2 و9.4.1 و9.ب.1) والابتكار (المؤشران 9.5.1 و9.5.2) والبنى التحتية (المؤشرات 9.1.2 و9.أ.1 و9.ج.1).

[23] بحسب ما ورد في قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة، شعبة الاحصاءات التابعة للأمم المتحدة. تمّ الاطلاع على الصفحة في 15 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023.

[24] يركز التحليل في هذا القسم على "العالم النامي"، الذي يُعرَّف على أنه يضمّ جميع الاقتصادات التي لا تصنفها اليونيدو على أنها اقتصادات صناعية مرتفعة الدخل. آخر تصنيف متوفّر في المرجع التالي: *International Yearbook of Industrial Statistics*, Vienna: UNIDO.

القسم 3.3

[25] تستند المجالات ذات الأولوية والتحديات والأدوات السياساتية الواردة في الرسم إلى مذكرات المعلومات الأساسية التي أعدها أنطونيو أندريوني وماتيوس لابروني ووديفيد ليل-أيالا وكارلوس لوبيز-غوميز وجنيفر كاستانيدا-نافاريتي وميشيل بالادينو وزونغشواي فان وورومان ستولنجر.

[26] Mazzucato, M., Kattel, R. and Ryan-Collins, J., 2020. *Challenge-Driven Innovation Policy: Towards a New Policy Toolkit*, J Ind Compet Trade 20, 421–437.

5.1

[27] See WEF (World Economic Forum), University of Cambridge and UNIDO, 2023. *The Future of Industrial Strategies: Five Grand Challenges for Resilient Manufacturing*, White Paper, WEF: Geneva.

6

[28] https://www.un.org/development/desa/dpad/least-developed-country-category.html

7

[29] يركز التحليل في هذا القسم على الاقتصادات النامية في آسيا والمحيط الهادئ، التي لا تصنفها اليونيدو على أنها اقتصادات صناعية مرتفعة الدخل. آخر تصنيف لها متوفر في المرجع التالي: UNIDO, 2022 "International Yearbook of Industrial Statistics 2022", UNIDO: Vienna.

8

[30] يركّز التحليل في هذا القسم على دول أوروبا الشرقية المدرجة في المجموعة الإقليمية الخاصة بالجمعية العامة للأمم المتّحدة.

[31] يركّز التحليل في هذا القسم على دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المدرجة في المجموعة الإقليمية الخاصة بالجمعية العامة للأمم المتّحدة.

United Nations Industrial Development Organisation (UNIDO)
Vienna International Centre
Wagramer Str. 5, P.O. Box 300,
A-1400 Vienna, Austria

+43 1 26026-0

www.unido.org

unido@unido.org

منظمة الأمم المتحدة
للتنمية الصناعية